



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 25 سبتمبر 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية السابعة المنعقدة يوم الاثنين 25 سبتمبر 2000 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

الجزائر" وكما قال أيضا السيد أحمد أو يحي مؤخرا: "إنه لو خيروني بين الحزب، وبين أن أكون عون دولة لاخترت أن أكون عون دولة" فنحن نعتقد أنه لا يوجد فرق بين حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وأقول لهما من جديد: ألف مبروك.

أرجع إلى الموضوع، سيدي الرئيس، إننا نعتبر البرنامج مقبولا على العموم، ونتمنى أن يطبق في الميدان. وعلى كل حال فأنا أوافق عليه.

أود إذا سمحت، السيد الرئيس، أن أخرج قليلا عن الموضوع، وأقدم طلبا إلى السيد رئيس الحكومة، وإلى السيد رئيس الجمهورية، وأذكر فيه السيد رئيس الحكومة بتعديل المادة المتعلقة بالإبعاد عندما كان يشغل منصب وزير العدل.

أرجو إلغاء ذكرى 19 جوان 1965، وللعلم فإنه ليست لي أية علاقة مع السيد أحمد بن بلة، لأنها تعتبر -مع الأسف- ذكرى مؤلمة. فالسيد أحمد بن بلة ما يزال على قيد الحياة، ويعتبر رجلا تاريخيا، فهو الرجل الثاني بعد

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين مساء

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا وأحيل الكلمة إلى السيد عمرمازوني.

السيد عمرمازوني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
أخواتي، إخواني، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنيء أولا طاقم الحكومة الجديدة وعلى رأسهم السيد علي بن فليس وأقول له ولجبهة التحرير الوطني ألف مبروك، إذ يعد ذلك إنتصارا لها. أذكر الزملاء، مع كل إحتراماتي للغاضبين، بمقولة السيد عبد الرحمن عميرات: "لو خيروني بين الديمقراطية والجزائر لاخترت

بهذه الفئة وذلك بإعادتهم إلى مناصبهم على الأقل.

أتطرق الآن، سيدي الرئيس، إلى موضوع يتعلق بالهدنة وأظن أنني الشخص الوحيد الذي تحدث عنها من هذا المكان وقلت آنذاك أهنيء الجيش الإسلامي للإنقاذ على اتخاذ قرار الهدنة، وهذا لما كانت الاتصالات تجري سرىا، وقد سألتني بعض الزملاء آنذاك عما إذا كانت هناك فعلا اتصالات تخص الهدنة وأجبت أنني أتمنى أن تحدثوا "الجيا" نفس الحدو. إننا نساند الوثام المدني الذي تحقق بمشيئة الله.

أنتقل إلى محور آخر يتعلق بالمنحة العائلية التي لم تنتبه إليها الحكومة منذ سنوات عديدة إذ لا تتجاوز المنحة المخصصة للمرأة غير العاملة 40 دج، ولم يعرف هذا المبلغ أية زيادة منذ أن حددته فرنسا في سنة 1959 أو 1960، لذا يجب أن تهتم الحكومة بهذا الموضوع، أضف إلى ذلك أن الدولة تخفض من المنحة العائلية كلما زاد عدد الأطفال عن خمسة، في حين نلاحظ العكس في أوروبا إذ ترتفع المنحة كلما ارتفع عدد الأطفال، كما تستفيد المرأة غير العاملة هناك من منحة تساعد على تربية أطفالها، وعليه نطالب بدعم هذا القطاع.

بخصوص موضوع العمل، سيدي الرئيس، نلاحظ أن الشباب اليوم يعانون البطالة وأصبحوا "حيطيست" وهذا ما جعلهم يكتسبون عادات وسلوك سيئة مثل تناول المخدرات والمشروبات الكحولية، وذلك لعدم وجود مؤسسة تهتم بهم، لذا أطلب بإعادة فتح مكاتب اليد العاملة لإيجاد عملا لهم، أو تسجيلهم للاستفادة على الأقل من منحة البطالة في حالة عدم توفر مناصب الشغل.

أما بخصوص قطاع العدالة فقد أشار السيد رئيس الحكومة بأنه سيتم تقديم مشاريع قوانين عديدة في هذا المجال، ولذا، أطلب بتعديل قانون الحالة المدنية وقانون الجنسية وقانون المساعدة القضائية، ذلك أن هذه القوانين تعود إلى فترة السبعينات، وأذكر على سبيل المثال أن

نلسون منديلا الذي قضى فترة سجن تقارب 23 سنة.

نحن نعلم أن الانقلابات تحدث في كل بلدان العالم، فمن يقوم بانقلاب عسكري واكتشف أمره، يغتال ثم يقال عنه إنه محرض من الأجنب، أما إذا نجح فيقال عنه إنه عميلهم.

أعلم أن ذلك كان استلاء على السلطة، مع كل إحترامي وتقديري للمرحوم هواري بومدين الذي أقدره كثيرا، إلا أن ذكرى 19 جوان 1965 أصبحت بمثابة جرح عميق بالنسبة إلى السيد أحمد بن بلة، هل إختلس؟ لا، هو لم يختلس ولم يخن، وقد وصفت فترة حكمه آنذاك بالحكم الفردي. فالرئيس هواري بومدين -رحمه الله- كانت بيده السلطة المطلقة وليس السلطة الفردية فقط وأتمنى أن يلغي رئيس الجمهورية هذه الذكرى.

الرئيس: رجاء... تفضل.

السيد عمر مازوني: أوصل، سيدي الرئيس، نذكر جبهة التحرير الوطني المغضوب عليها بأننا نعاهدنا أربع مرات في السنة أثناء عزف النشيد الوطني قسما "جبهة التحرير أعطيناك عهدا" ونعتبرها رمزا من رموز الوطن.

أتطرق إلى مجال آخر يتعلق بالتربية -لا أرى الوزير في القاعة- فقد استمرت مجموعة من المعلمين في العمل طيلة سنوات الجمر، أي في تلك الفترة التي كانت تفصل فيها الرؤوس عن الأجساد بمنطقة الزبير -والجميع يعرفون هذه المنطقة- حيث تم توظيفهم في سنة 1993 ثم أقيلا في سنة 1999 رغم حصولهم على شهادات تثبت حسن سلوكهم وقد تم تبرير إقالتهم بحجة توظيف حاملي شهادات الليسانس، مع العلم أن القانون الإداري ينص على أنه في حالة وقوع خطأ إداري في التوظيف يحتفظ الموظف بمنصبه، أي يستفيد من الخطأ المستفيد من المنصب، إذن لماذا نقيلمهم بعد أن عملوا في وقت كان فيه الإنسان يذبح والمؤسسات تحرق طيلة سبع سنوات؟ لذا نطلب من السيد وزير التربية أن يهتم

السيد عزالدين جرافة: شكرا سيدي الرئيس،
السيد رئيس المجلس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أسجل بداية أن مشروع البرنامج الذي نحن بصدد مناقشته اليوم منبثق، سواء في خياراته الكبرى وأهدافه أو في فلسفته وروحه وتطلعاته من نفس المشكاة التي إنبثق منها برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي زكيناها عن قناعة -ومانزال- وحظي بالشفاف جماعي منقطع النظر.

نحیی في السيد رئيس الحكومة اعترازه لكونه كان واحدا من هذا المجلس الموقر، كما نحیی في شخصه تلك الروح المقتنعة بالحوار والتمتحة على سماع الرأي والرأي المخالف، ندعو الحكومة بهذه المناسبة إلى ضرورة وضع آليات دائمة للتشاور في المسائل الكبرى مع الشركاء السياسيين ومع البرلمان بحثا عن التوافق الذي أثبت نجاعته وفعالته في أكثر من مناسبة.

ونقول بكل موضوعية ونزاهة إن مشروع هذا البرنامج يتطلع إلى أهداف نبيلة، مشروعة وطموحة، مستوحاة من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وهذه حقيقة لا ينكرها إلا جاحد، لكن تجسيد هذه الأهداف ميدانيا - سيدي الرئيس- يبقى غيرمؤكد مالم تستجمع كل الطاقات وتسخر كافة الوسائل والإمكانيات ضمن حركة تلاحم وتضامن وتعاون وتكامل بين مختلف مؤسسات الدولة وعامة الشعب. ولا أقول هذا من باب التشاؤم أو التعجيز لكن من باب الغيرة والحرص على نجاح البرنامج، وتطبيق هذه الشروط أيضا على الرهانات التي يجب كسبها والتحديات التي ينبغي رفعها والعوائق والعقبات التي ينبغي التفتن لها والعمل على إزالتها بغية التكفل التدريجي بتطلعات المواطنين، وتوفير الشروط الملائمة للإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ورغم كل ذلك

المادة 6 من قانون الجنسية الصادر في سنة 1970 تنص على ما يأتي : "كل مولود في الجزائر من أبوين مجهولين له الحق في الجنسية الجزائرية".

وتنص الفقرة الثانية منها على أن : "كل مولود في الجزائر من أم جزائرية وأب مجهول له الحق في الجنسية الجزائرية".

وتنص الفقرة الثالثة على أن: "له الحق في الجنسية الجزائرية كل مولود في الجزائر من أم جزائرية وأب عديم الجنسية".

أما الفقرة الرابعة منها فتتنص على أن: "له الحق في الجنسية الجزائرية كل مولود في الجزائر من أم جزائرية وأب أجنبي" علما أنه توجد تعليمة مشتركة، مفاد مفهومها العام، أن كل مولود من والدين مجهولين له الحق في الجنسية الجزائرية، وقد صدرت تعليمة مشتركة بين وزارتي الداخلية والعدل في سنة 1983 تفيد أنه يمكن استخراج شهادة الجنسية الجزائرية بواسطة الدفتر العائلي ولا تنتهي صلاحيتها، إذ يمكن استعمال صور طبق الأصل عند الحاجة لكن -للأسف صدرت تعليمة أخرى- وأظن أن عهد التعليمات الكتابية قد ولى مع مجيء السيد أحمد أويحي -تحدد شروط استخراج شهادة الجنسية، منها تقديم الشخص شهادة ميلاده، وشهادة ميلاد أبيه وكذا شهادة ميلاد جده. وهذه الشروط ينجم عنها مشاكل عديدة خاصة بمنطقة القبائل الكبرى التي عملت فيها، حيث أن معظم سكانها لا يعرفون لقب أجدادهم، يعني ذلك أن التعليمة ألغت القانون وعليه نطلب من الحكومة وخاصة من السيد وزير العدل أن يولي إهتماما لهذا الميدان تسهيلا لأمر الشعب...

الرئيس: شكرا للسيد عمر مازوني، لقد تقدم السيد فريد هباز بتدخل كتابي سوف يمكن السيد رئيس الحكومة من ضموه، وأحيل الكلمة إلى السيد عزالدين جرافة. لمدة تسع دقائق.

سيظل، سيدي الرئيس، السعي الجاد لاستعادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم هدفا بعيد المنال ما لم توطد أركان دولة القانون، دولة الحق والعدل، حيث تكون جميع مؤسسات الدولة في خدمة المواطنين دون تمييز ضمن حدود القانون، فعلى قدر النجاح المحقق في استقلالية القضاء ونزاهته، والحياد الحقيقي للإدارة وتسخيرها لخدمة المواطن، يكون النجاح في إحترام مبادئ العدالة القانونية، كما يساهم ذلك في توفير الأمن والاستقرار بشكل فعال، فيصان المجتمع من الفتن والإضطرابات ويتحصن ضد الإنزلاقات، ويأمن الناس على دينهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم ويتطلعون في وئام إلى تحقيق التنمية الوطنية وتشبيد دعائم النهضة الحضارية.

الدفاع الوطني: نسجل في حركة النهضة من خلال النظر إلى المحاور الكبرى المعروضة علينا في هذا البرنامج، والتي تشكل الإطار العام لسياسة الدفاع الوطني ما يأتي:

- غياب محاور ذات بعد إستراتيجي من شأنها أن تعيد لقواتنا المسلحة حضورها الإقليمي والجهوي والمتوسطي بل وحتى الدولي في إطار التعاون الثنائي أو المتعدد وفق التوجهات العامة للسياسة الخارجية للبلاد ، وأعتقد أن هناك جملة من المسائل تؤهلها للقيام بذلك، وعليه يستوجب -في نظري- ما يأتي :

1 - تعزيز التعاون العسكري الثنائي والمتعدد الأطراف وإجراء التدريبات المشتركة.

2 - وضع برامج لخدمة الأهداف الاستراتيجية في ميدان التسليح وكسب التكنولوجيات العسكرية والتكوين المستمر.

3 - يتطلب الإحتراف التدريجي والتحصيل الأمثل لتقنيات الدفاع وتكنولوجياته وضع سياسة على المديين المتوسط والقريب تعتمد على وضع مسار تكويني مناسب ومتواصل لمواكبة التطورات والتقنيات الحديثة.

4 - تسيير سياسة تجنيد تركز على حسن الإنتقاء حسب الكفاءة لا غير.

5 - وضع سياسة إجتماعية ملائمة تتناسب مع المكانة التي نريد أن يحتلها هذا القطاع الحيوي والحساس.

تبقى -سيدي الرئيس- أسئلة تطرح نفسها بكل موضوعية هي:

- ما هي الضمانات التي تقدمها الحكومة لتحقيق هذه الرهانات؟

- ما هي الآليات والوسائل التي تسخرها الحكومة لتجسيد هذه الأهداف وكسب مختلف الرهانات؟

ما هي الآجال القريبة والمتوسطة اللازمة - حسب تقدير الحكومة- لتجسيد هذا البرنامج؟

ما هي أسباب فشل كل من الخوصصة وبعث الاستثمار في البرامج السابقة؟ وهل هناك وقوف حقيقي وواقعي على هذه الأسباب؟ وما هي البدائل المقترحة في هذا الميدان؟

يشير هذا البرنامج إلى محاربة الرشوة والفساد، وهذا شيء جميل باعتبارهما من أكبر أسباب الخراب والدمار، لكن ما هي الآليات والميكانزمات والوسائل التي تنوي الحكومة الاستعانة بها لبلوغ هذا الهدف النبيل؟

ترقية الوئام المدني: سيظل الوئام المدني، سيدي الرئيس، بالرغم من أهدافه النبيلة مجرد آمال يتعلق ويحلم بها جل الجزائريين والجزائريات وهذا ما لم توفر هذه الحكومة -وهي أهل لذلك- كافة عوامل نجاحه ووسائل وآليات تجسيده على أرض الواقع حتى يعم السلم وتتحقق المصالحة الوطنية الشاملة.

صحيح أنه تحقق خير كثير في زمن قياسي بفضل الله، وبفضل جهود المخلصين لهذا الوطن. وهذه حقيقة لا ينكرها إلا جاهل أو جاحد، لكن ينبغي بذل مجهودات أخرى للحفاظ على هذا المكسب وتشمينه واستكمال ما تبقى من المسار نحو الوئام الشامل الذي يوفر المناخ الملائم والأدوات الكفيلة بمعالجة أسباب الاضطرابات والتطرف بكل أشكاله نهائيا وغرس ثقافة التعايش والمشاركة والتنافس على خير البلاد والعباد.

الرئيس: آسف... دقق معلوماتك يا السيد دبايلي.

السيد الصديق دبايلي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

لقد ترددت كثيرا في التدخل وذلك بعد أن اطلعت على مشروع البرنامج المعروض علينا، والذي يعد في الحقيقة مخططا تطبيقيا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، لكنني فضلت أن أتدخل لأنني لاحظت احتكار رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لكل مؤسسات الدولة منذ توليه منصب الرئاسة بما فيها الحكومة، وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية، فقد أصبح المدير العام لكل مؤسسات الدولة، لا سيما المؤسسة الوطنية للتلفزة ووكالة الأنباء الجزائرية وغيرها.

وإذا كنا قد وصلنا إلى هذا المستوى، فذلك يرجع إلى عدم شرعية النظام والمؤسسات، وقد قال بعض النواب في الجلسة الصباحية أن قضية شرعية المؤسسات قد حلت لكنها ليست كذلك بالنسبة إلى جبهة القوى الاشتراكية (الأفاس) إذ منازل نعيش في لب الأزمة الجزائرية، المتمثلة في شرعية المؤسسات.

فالبعض يستتر عند فشل خطتهم واستراتيجيتهم الائتلافية وراء عقد "سانت جيديو" فإن فشلوا في لعبتهم فهذا شأنهم وإذا سقطوا في القبر الذي حفروه للديمقراطية فذلك شأنهم أيضا، وتعتبر قضية إستقالة السيد أحمد بن بيتور الذي ترأس الحكومة لمدة 8 أشهر خير دليل على أن قضية الشرعية ماتزال مطروحة. وللتذكير فقد ناقشنا برنامج في هذا المجلس، وحظي بموافقة الأغلبية، لكنه يستقيل بعد مضي ثمانية أشهر على رئاسته متهما رئيس الجمهورية بممارسات غير دستورية، وإنما نستغرب من عدم صدور أية ردود أفعال من أية مؤسسة كانت، التي يقال عنها أنها شرعية، ولم يرد رئيس الجمهورية على تلك الاتهامات الموجهة إليه، بل حتى المجلس الشعبي الوطني لم يطلب دراسة هذه القضية ولم يسمح بالإستماع إلى السيد أحمد بن بيتور.

أما فيما يخص تكييف مدة الخدمة الوطنية فقد سمعنا مرات عديدة أنه سيسن مشروع قانون جديد، لكنه لم يعرض أمام هذا المجلس الموقر إلى يومنا هذا، ولا تمكن الأهمية في تخفيض مدة التجنيد فقط بل في الإستغلال الأمثل والعقلاني لطاقت الخدمة الوطنية سواء عن طريق التجنيد أو الشكل المدني للخدمة الوطنية في القطاعات الحيوية التي تحتاجها البلاد.

سيدي الرئيس،

لا بد أن أنهي تدخلتي في الأخير بتساؤل أطرحه للمرة الثالثة ويتعلق بالمنطقة الحرة "بلارة" الواقعة بولاية جيجل، وقد أشار رئيس الحكومة السابق السيد أحمد بن بيتور في رده الكتابي إلى أنه ستتخذ تدابير للتكفل بتعيين مستثمر للمنطقة الحرة "بلارة" في أقرب الآجال باعتبارها اليوم مهينة للإستغلال، وتمثل الأسئلة التي أطرحها فيما يأتي:

ماهي هذه التدابير؟ ما هي هذه الآجال؟ ما موقع هذا المشروع الإستراتيجي والهام في برنامج السيد رئيس الحكومة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عز الدين جرافة، وأحيل الكلمة إلى السيد الصديق دبايلي.

السيد الصديق دبايلي: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

أخواتي إخواني، النواب،

السلام عليكم.

(أزول فلاون).

نلاحظ سيدي الرئيس أن تدخلاتنا لم تبث وللمرة الثالثة على المباشر.

نعمل على تعزيزها، الأمر الذي يستوجب معالجة قضية شرعية المؤسسات الجزائرية.

بالنسبة لـ... .

الرئيس: شكرا للسيد الصديق دبايلي، أرجو أن لا يفسر قطع الكلمة بمس حقوق الإنسان، هذه القضية متفق عليها سلفا والمدة محددة، وكان بإمكان السيد دبايلي أن يستعمل حق الكتلة لكن... "الله غالب".

أحيل الكلمة إلى السيد فاتح فرد.

السيد فاتح فرد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إطارات الدولة،

الأخوات، الإخوة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أستغل الفرصة لأجدد التهنئة الحارة لرئيس الحكومة على الثقة الموضوعة فيكم، وفي كامل طاقمكم الحكومي، وأرفقها بخالص التمني لكم بحسن أداء المسؤولية الملقاة على عاتقكم، وها هي سيدي رئيس الحكومة أسباب النجاح أتاحت لكم فبادروا باستغلالها، بل بحسن استغلالها. إن التحسن الواضح في مداخل البلاد، لا يعود سببه إلى قوة الاقتصاد أو ثروة منشأة، لكن يبقى في كل الأحوال نعمة من نعم الله، فيجب أن نشكره عليها. وإن من حسن شكر الله على هذه النعمة، حسن توجيهها إلى بعث الآلة الاقتصادية ثم إلى إنشاء الثروة.

ويتيح ذلك الفرصة لسمع المواطن من مسؤوليه خطابا أكثر تفاعلا مما أُلّف سماعه خلال السنوات الماضية، لأن

إننا لم نمارس حقنا في مراقبة الهيئة التنفيذية، ولذا أقول إن قضية شرعية المؤسسات ماتزال مطروحة.

أتطرق الآن إلى ثلاثة نقاط هي كالتالي:

أولا: تعزيز دولة القانون، وهنا أطرح السؤال الآتي:

هل نحن فعلا في دولة القانون كي نعززها؟ خاصة إذا علمنا أن بلادنا تعيش تحت ظل قانون حالة الطوارئ، لا. إننا لسنا في دولة القانون، لأن القوانين الاستثنائية المطبقة هي التي سمحت بالتجاوزات في حقوق الإنسان وبسببها لم تتمكن من بناء شرعية المؤسسات، لسنا في دولة القانون.

فهل نحن في دولة القانون والحكومة ترفض منح الاعتماد لحزبي الجبهة الديمقراطية والوفاء، وكذا للنقابات الحرة؟

هل يمكن أن يتحقق السلم المدني والاجتماعي في غياب الوساطة السياسية-الاجتماعية؟ أظن أننا لا نستطيع تحقيق ذلك، إذ أننا لسنا في دولة القانون، خاصة إذا علمنا أن عددا كبيرا من العمال طردوا من المؤسسات-ولا أقول سرحوا لأنهم طردوا فعلا- دون احترام المسائل الاجتماعية التي تم التفاوض بشأنها مع ممثلي العمال، إضافة إلى ذلك فإن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لم يتكفل بالآلاف العمال، هل نحن اليوم في دولة القانون والشوارع مكتظة بمئات العائلات المشردة، حيث نسجل في العاصمة فقط مئات العائلات، 33 عائلة في حي القصبية و 23 في حسين داي ومعظمها عائلات أعوان الحماية المدنية-كنت أتمنى أن يحضر معنا وزير الداخلية- و 22 عائلة ألقيت بالمحشرة وقد تلقى غدا في البحر أو في المذبحة. إنه توجد آلاف العائلات في مثل هذه الحالات عبر التراب الوطني، وعليه، يجب أن تحظى هذه المسألة بالأولويات.

أين هي دولة القانون والدستور لم يعترف بعد بالحقوق الاجتماعية، أين حق المواطن في الصحة وفي السكن وفي العمل، لقد تخلت الدولة عن التزاماتها الاجتماعية تجاه المواطن، لذا أظن أننا لسنا في دولة القانون كي

إن قانون تعميم استعمال اللغة العربية الساري المفعول -حتى وإن كان لا يعجب البعض- والصادر في الجريدة الرسمية، يجب أن يحترمه الجميع والمسؤولين بالدرجة الأولى، لأنه بغير هذا نعطي القدوة السيئة للمواطن ليخرق القوانين وكذلك الشأن بالنسبة إلى قانون المجاهد والشهيد الذي يجب على الحكومة تطبيقه وإلا فإنها تعطي القدوة لأعوان الدولة في مستويات أدنى ليتركوا القوانين جانبا.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أعجبت بدعوتكم للحكومة أن تكون على لسان واحد وألحق بها دعوة إليكم سيدي بأن تحرصوا (بالصاد) وأن تحرسوا (بالسين) على ألا تتحول الوزارات أو البعض منها إلى نواد حزبية، والإشارة تغنيانا عن التفصيل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أختم تدخلتي بتقديم بعض الملاحظات بخصوص القطاعات الآتية:

أولا، قطاع الإعلام والاتصال: قد يكون عدم التفصيل في الحديث عن قطاع الإعلام والاتصال ناتج عن رؤية لدى رئيس الحكومة القاضية بضرورة الفصل بين السلطات باعتبار أن الإعلام والاتصال سلطة رابعة وهي نظرة إيجابية، لكن يجب ألا تمنع الحكومة من النظر في احتياجات القطاع ورجاله. وبالمناسبة، أوجه تحية إلى جميع العاملين في قطاع الإعلام والاتصال العمومي منه والخاص على الدور الذي يلعبونه في مراقبة السلطات الأخرى، كل حسب طاقاته وإمكانياته وهامش الحرية المتاح له.

تحتاج وضعية رجال الإعلام الذين مايزالون يتخذون من غرف الفنادق مساكن لهم إلى إلتفاتة منكم -سيدي رئيس الحكومة- للتفاوض والتشاور مع المعنيين في حلول ممكنة.

الحديث المتشائم، المستغرق في التشاؤم عن الخزائن الفارغة، وعن قرب نفاذ الثروة لا يدفع المواطن بالضرورة للكرد والجد والعمل بل يجعله في كثير من الأحيان يبحث عن أوطان أخرى أو ينكمش على نفسه وفي حالات أخرى تدفعه إلى الانتحار.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة.

يجدر الحديث في هذا المقام عن ضرورة توجيه رسالة تفاعل إلى المواطنين، وذلك بالبحث الجاد والمدرّوس في مسألة إعادة النظر في الأجور ورفعها بنسبة تبعث الروح من جديد في القدرة الشرائية التي أصبحت طريحة الفراش، وتوشك أن تفارق الحياة إن لم نتداركها.

وسيكون لقرار رفع الأجور يعلن عنه قريبا، شريطة أن يكون مدروسا دراسة جيدة، أثار إيجابية على نفسية المواطن وعلى ديناميكية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة.

إن دولة القانون تبدأ من احترام القانون وتطبيقه على كل المستويات، ويأتي ذلك في المقام الأول قبل الإجراءات التي تضمنها المشروع، والتي تهدف إلى تعزيز دولة القانون. يأتي السعي إلى تغيير المنظومة التشريعية والقانونية وتكييفها وتحسينها، في الصف الثاني من الأولويات لتعزيز دولة القانون.

أما المعلم البارز، والذي يبدو ضروريا وأولويا فيأتي في الصف الأول ويتمثل في احترام القانون وتطبيقه.

قد تكون بعض القوانين غيرصالحة، أو لا تساير الزمن أو لا تعجب البعض، فالمطلوب العمل والسعي لتغييرها وتحسينها. أما إذا كانت هذه القوانين صادرة عن إرادة الأمة فهي نافذة باسمها، وكل سلوك لتجاوزها يضر بمصداقية الدولة.

أجل الثقافة والديمقراطية يرى أنه ينبغي تدعيم الإمكانات المالية للانطلاق في هذه الورشات بإرادة سياسية مؤكدة لبناء مجتمع عصري، وفي مقابل ذلك توجد دول عديدة غنية "بالبترودولار" منذ قرن تقريبا لكنها لم تحصل على جائزة "نوبل" نظرا للاختيار الاجتماعي الذي تبنته وهو الذي أبقاها متأخرة، ولذلك فإن تفادي التدهور يتطلب منا الخروج من العصر الوسيط والشرق الأوسط.

إن مشروع البرنامج المقترح علينا أفضح سياسة التقليد القديم التي أصابت بلدنا، إذ تم التأكيد بوضوح على الاختيار العصراني الذي ينبغي ترسيخه بقوة، فنحن إذن أمام خيارين، إما أن نقرر استعمال هذا الفائض غير المنتظر في تزويد البلاد بتنظيم وهياكل قاعدية التي تتطلبها مجتمع المواطنة واقتصاد التنمية وإما أن نخصصها لإخفاء الأثار الفاسدة الناجمة عن تسيير طالما فضل منطق السلطة.

يطرح مشروع برنامج الحكومة المشاكل في شكل محاور منهجية، غير أن هذه المحاور جاءت بدون حصر وترتيب سلمي ومجردة من تحديد آجال زمنية للإنجاز بكيفية تسمح بتقييمها.

إننا نتساءل: أفلا يمكن أن تؤدي هذه الكيفية إلى تغلب الأمور الظرفية على الحركات الاستراتيجية، إننا نعتقد في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن تحمل المخاطرة يعد ثمن الطموح الكبير والحذر الزائد والمخاطرة المنعدمة (صفر) هما مرادفان للجمود والخمول، وفي هذا الإطار، فإن تخصيص فائض عائدات البترول للتصدي للأمور المحتمل حدوثها، لاسيما تسديد الدين الخارجي قد يبدو تصرفا حكيما لأول وهلة، إلا أن هذا الفائض لا يشكل في الحقيقة الضمان لتسديد الدين الخارجي، بل أن الضمان يحققه التحكم في التكنولوجيا المتطورة، كما نعتقد في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أنه إذا كان إقتناء العتاد يعتبر أمرا هاما فإن الإستثمار في الموارد البشرية يعتبر أمرا أهم، فهو

إن قلة الوسائل وضيق هامش الحرية للعاملين في قطاع الإعلام العمومي تجعلهم بعيدون عن مستويات المنافسة والتأثير في الرأي العام.

ثانيا، قطاع التربية والتعليم: إن العمل على إدخال تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة في المدرسة، شيء جميل، لكن يبقى -سيدي رئيس الحكومة- رجل التعليم المحور الذي يجب أن يتوجه إليه اهتمام الحكومة في المرحلة المستعجلة من أجل تحسين وضعيته، فإذا لم يجد المعلم ما يحفزه للعمل لأسباب موضوعية فإنه لا ينفع تزويد المدرسة بوسائل حديثة ولا قديمة، كما أن الحديث عن التباينات الجهوية في مجال التمدرس يجب ألا يخفي التباين الواضح في الولاية الواحدة أحيانا، فقد زرت بعض المدارس بولاية الجزائر العاصمة ووجدت أقساما منها تحتوي على حوالي 25 تلميذا، هذا شيء جميل، لكنني وجدت في نفس الوقت أقساما في مدارس ابتدائية أخرى بنفس الولاية يجلس ثلاثة تلاميذ في طاولة واحدة، ومثال ذلك مدارس الكاليتوس، الدار البيضاء، باب الزوار، المرسى، كما أعرف إكماليات في العاصمة يبقى التلاميذ فيها واقفين لمتابعة دروسهم. كما هو الحال في إكمالية باش جراح وغيرها، وكل هذا يحدث في عاصمة البلاد.

3 - الخدمة الوطنية، إن عودة الحديث عن المشروع

الرئيس: شكرا للسيد فاتح فرد، وأحيل الكلمة إلى السيد مجيد يوسف لمدة 9 دقائق.

السيد مجيد يوسف: "أزول فلاون"

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

تفتح للجزائر آفاق واعدة بفضل فائض عائدات البترول، وذلك بأكثر من 15 مليار دولار من الدخل الإضافي مقارنة بالسنة الماضية، وهذا قد يسهل تجاوز تسيير الاستعجالات وبرمجة فتح ورشات كبيرة. إن التجمع من

من الحتمي أكثر من أي وقت مضى تجسيد خصخصة الجهاز الاقتصادي للإنتاج والهيكل المتوفرة وكذا تشجيع مبادرة الخواص في ميدان التربية والصحة.

إن الشعباوية السائدة سابقا قد عرقلت تحقيق هذا المسعى واليوم ندفع ثمن ذلك ونرجو أن يكون بمثابة عبرة لنا. شكرا (تصفيق).

الرئيس: طبعاً، التصفيق كان للسيد مجيد يوسف على الجهود التي بذلها من أجل التوفيق بين الإمكانيات اللغوية المتوفرة والتقنية العالية التي استهلها في الدفاع عن أفكار ذات طابع اقتصادي، والتي ربما لا يمتلكها جيداً في الظرف الحالي، فنتمنى له - إن شاء الله - أن تتوفر عنده هذه المصطلحات في تدخلاته المقبلة، حتى يحصل على تصفيق أكبر. أحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

السيد محمود المراوي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي، السلام عليكم.

أود بداية أن أشكر السيد أحمد بن بيتور على إستقالته، إذ شهدت الجزائر منذ تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة منصب رئاسة الجمهورية في 15 أفريل 1999 ثلاثة رؤساء حكومة وخمسة وزراء للثقافة والاتصال، وتوقف الإصلاحات الاقتصادية وفشل الحكومة في القضاء على الإرهاب. وهكذا فقد أصبح محكوم عليه بالفشل الذي يتحمل وحده مسؤوليته، لكونه صرح بأنه هو رئيس الحكومة الحقيقي، واعتبر بالأمس الحكومة المستقلة أفشل الحكومات منذ إستقلال الجزائر.

استثمار دائم في الانسان ذاته، فلا يمكن إحداث صناعة بدون ثقافة صناعية، إذ أن بناء مصانع في وسط ثقافي عقيم مآلها الضعف والعجز مثلها مثل السفن في البحر.

إن هذا المسعى يطرح إشكاليات عديدة نذكر منها: مستوى الأجور، التكوين، السكن، المنشآت القاعدية والإصلاحات التنظيمية.

فبالنسبة إلى الأجور، فإن رفعها بنسبة 20٪ يعتبر حد أدنى وضروري، لأن رفع مستوى الانتاجية يتطلب أكثر من ذلك.

أما بالنسبة إلى التكوين فإن الأقسام الدراسية التي تحتوي على 40 تلميذا والبرامج المختلفة تجعل بروز البلاد في صف البلدان المتقدمة أمرا وهميا، ففي هذا المجال، يكون الحد الأدنى من الإجراءات التي يجب القيام بها هو مضاعفة عدد الأقسام الدراسية والامتثال إلى النظم البيداغوجية المنتهجة من قبل الدول المتقدمة.

أما بالنسبة إلى السكن، فقد طالت معاناة المواطنين في هذا المجال، إن الخروج من أزمة السكن يعتبر بناء جزائر جديدة للمرور من 4 إلى 8 متر مربع من المساحة المسكونة للفرد الواحد.

أما فيما يتعلق بالمنشآت القاعدية فإن العجز المتراكم في هذا المجال يعرقل الترابط الاجتماعي ويشل ديناميكية التنمية، إن الجزائر تختنق.

أما بالنسبة إلى الإصلاحات التنظيمية في جهاز القضاء، الإدارة، النظام المصرفي، ونمط التسيير الاقتصادي فيجب أن تحضى بالمزيد من العناية.

إن النظام القديم يحتضر ويشرف على الموت في حين يجد النظام الجديد صعوبة في الانبعاث، فلا يمكن نظامين متضادين أن يتعايشا. وتستلزم ظاهرة قصور المرارة أن تكون المحصلة في تراكم العقبات، لقد أصبح

السيد محمود المراوي: أنتقل إلى النقطة الرابعة وأتطرق فيها إلى ثلاثة محاور تحدثت عنها رئيس الحكومة في عرضه للبرنامج يوم الخميس الفارط وتخص الوثام المدني، ودولة الحق والعدل وأخيرا الخوصصة. أبدأ بتقديم الاقتراحات الآتية:

- 1 - يجب وضع مخطط إستعجالي لمكافحة الفقر والجوع اللذين يقضيان اليوم على 12 مليوناً من الأفراد بينما تنعمون أنتم بالطعام والشراب.
- 2 - يجب التكفل الفعلي بضحايا الإرهاب.
- 3 - إعادة الاعتبار لموظفي الدولة وذلك برفع أجورهم بنسبة 30٪ خاصة وأن الدولة تدخل إلى خزينتها في كل سنة 30 ألف مليار دينار وتشمل هذه الزيادة الإطارات السامية للدولة ذات مستوى عال، على أن تكون عن طريق عقد يبرم بينها وبين الدولة، لا سيما وأنا في وضع مالي مريح يسمح لنا بوضع مخطط استعجالي فإذا لم تقوموا -سيدي رئيس الحكومة- بتحقيق ذلك، فيعني أن قلوبكم خالية من أية رحمة! لأن الناس اليوم تنتحر وتموت جوعاً بينما نحن هنا نقول: "إن هذا لي وذاك لك!" وقد جاء في معنى حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم- المصيبة الكبرى في أن ينام المسؤول وبطنه ممتلئ في حين يبیت جاره جائعاً.

إن عملية توزيع المداخل والمصاريف هي من واجب النواب وليس الحكومة. فنحن مسؤولون عن ذلك ويتوجب علينا جميعاً انتهاج خيار وضع مخطط استعجالي.

أتطرق إلى موضوع الوثام المدني الذي يقال اليوم عنه إنه حقق نجاحاً، فكيف تم ذلك في الوقت الذي مازلت فيه تقيمون بناادي الصنوبر! في حين أن الديمويون يجوبون الشوارع بكل حرية ولم يحاسبوا عن جرائمهم ومع ذلك ما يزال هناك من يقول ويردد اليوم بأن الوثام المدني قد نجح وبأننا في دولة الحق. أية دولة حق هذه! لقد خرق رئيس الجمهورية الدستور بإقراره العفو وهو مالم يحدث في أي دولة في العالم، ولم أجده في أي قاموس، فهو يخرف الدستور ونحن نصفق له!.

غير أنه اقترح تشكيل حكومة جديدة تضم تركيبها نسبة 95٪ من طاقم الحكومة السابقة ولم يكتف بذلك بل وضع في تشكيلتها -حبة كرز- تمثل عقد "سانت جيديو"، فكيف تريدون النجاح بهذا الأسلوب، لا أعتقد ذلك، فمآلنا الفشل، وهكذا أشبعنا السيد رئيس الجمهورية منذ إنتخابه في 15 أبريل 1999 إلى غاية يومنا خطبا وكلمات نابية وأصبحت خطبه مثل المسلسلات تبث علينا يومياً ليلاً، حتى تحولت إلى عبارة عن منومات لا ننام إلا بها. ويحدث ذلك دون أن نرى شيئاً يتجسد في الميدان، فأصبحنا ننتظر من يقرع علينا الأبواب ليمنحنا مليارات الدولارات! أما عن محتوى البرنامج، فإنه - سيدي رئيس الحكومة- فارغ وهو عبارة عن سلال عمومية ...

الرئيس: رجاء، عد إلى الموضوع...

السيد محمود المراوي: ... إنكم تكرهون الحق. أنا أحب الحق وأقوله أمامكم في كل الأحوال...

أرجو سيدي الرئيس أن تضيف لي دقيقة... إذن أعود إلى حديثي وأقول إن محتوى هذا البرنامج فارغ... هذا برنامج طالب جامعي فرضت عليه المعلومات مرغماً نظراً إلى عجزه في الحصول على المعلومات. فهو ليس ببرنامج وبالتالي لا يمكنني التدخل فيه لأنه فارغ ولا يتوفر إلا على الهواء، وأخشى أن أصبح فارغاً مثله وأنا لست فارغاً... إن المجلس الشعبي الوطني يستحق أن يعرض عليه برنامج أفضل من هذا البرنامج الذي أتى بأدبيات وهي أدبيات رديئة...

ومن ثمة لا يمكنني أن أنضم إلى مساندي هذا البرنامج الذي هو عبارة عن فرض لطالب جامعي لا يحتوي على الأرقام...

الرئيس: إذا لم تكن مقتنعاً بهذا البرنامج فإنه ليس مفروضاً عليك.

عمن يرفع عنها وزرها الذي أنقض ظهرها.

سيدي الرئيس، يتمثل الساق الأول في المنطقة الصناعية للروبية والمستشفيات الجامعيين، " الروبية " عين طاية"، ويتمثل الساق الثانية في المنطقة الصناعية للرعاية والبلديات الست التي تعتبر من أغنى بلديات الولاية، هنا نتساءل عما إذا كان التقسيم الإداري الجديد يعود بالنفع على الوطن ويدعم الاقتصاد الوطني فيجعله صلبا ؟ فإذا كان كذلك فنحن مع التقسيم الإداري الجديد ونباركه، أما إذا كان لتوسع ولاية على حساب جارتها، فهذا ما لا نقبل به ونرفضه جملة وتفصيلا، ونطالب بإعادة النظرية.

سيدي الرئيس، النقطة الثانية تدور حول ما اصطلح على تسميته بالبلديات الريفية، وأسمح لنفسني أن أسميها البلديات المحرومة، فهذه البلديات لا تحمل من مواصفات البلدية إلا الاسم وهي كثيرة بولاية بومرداس، بدءا ببلديات خميس الخشنة، أولاد موسى، الأربعاش، الخروبة، قدارة، تجلبين، سوق الحد، بني عمران، وعمال، وغيرها من البلديات، فإذا نظرنا إليها من ناحية وضعية شبكة الطرق نجد هذه الأخيرة عبارة عن حفر ونتوءات وأثلام لا يستطيع السائق أن يجتازها بسيارته إلا بشق الأنفس، وإذا استمر هذا الحال على ما هو عليه لمدة قصيرة، فستصبح هذه البلديات تنادي بأعلى صوتها إلى فك العزلة عنها، ولذلك يجب تدارك الأمر قبل استفحاله إن لم أقل قبل فوات الأوان.

أما إذا نظرنا إلى هذه البلديات من ناحية المادة التي جعل الله منها كل شيء حيا والمتمثلة في الماء الصالح للشرب، فلا أقول تعاني نقصا في هذه المادة الضرورية للحياة فقط، بل تعاني انعدامها وذلك لمدة ستة أو سبعة أشهر في السنة، فيضطر المواطن إلى شراء صهاريج من هذا المادة التي تكلفه مبالغ هامة، تقدر بمبلغ 2500 دج لـ 3000 لتر، ولا يكتفي بصهرج واحد في الشهر بل يشتري أربعة أو خمسة، وإذا أجرينا عملية حسابية بسيطة فنجد المواطن ذي الدخل البسيط يدفع نصف

أما فيما يتعلق بإصلاح العدالة، فإنني أتساءل- سيدي رئيس الحكومة- ممن يطبق هذه العدالة؟ إنه أكيد الرجل، ولقد سمعنا أحد رؤساء الحكومة السابقين يقول بشأن الإطارات المسجونة...

الرئيس: شكرا للسيد محمود المراوي وأحيل الكلمة إلى السيد محمد غرس الدين.

السيد محمد غرس الدين: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أنبل وأشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

أيها السيدات أيها السادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتمحور تدخلي، سيدي الرئيس، حول ثلاثة نقاط، أعتقد أنها هامة.

النقطة الأولى، تخص ما اصطلح على تسميته بالتقسيم الإداري الجديد.

سيدي الرئيس، لقد سمعنا السيد رئيس الجمهورية يقول في إحدى خطبه أو تدخلاته بولاية مجاورة وعلى وجه التحديد ولاية تيبازة: " إن التقسيم الإداري الجديد أخذ منكم (ولاية تيبازة) حصة الأسد". وأنا أقول إن التقسيم الإداري الجديد لولاية بومرداس أخذ حصة الأسود والأشبال والنمور. تعتبر ولاية بومرداس ولاية فتية، إنبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 وحاولت النهوض والوقوف على قدميها، لكن جاء التقسيم الإداري الجديد فأضر بها وكسر ساقها، وتركها تمشي مكبة على وجهها. قال تعالى في كتابه العزيز بعد بسم الله الرحمن الرحيم " أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى أم من يمشي سويا على صراط مستقيم ". فهي تبحث اليوم

تأتي مناقشة مشروع هذا البرنامج، سيدي الرئيس، بعد مرور سنة من تأكيد خيار الوثام المدني في إطار مسعى المصالحة الوطنية وفي ظروف مالية نقول إنها حسنة بعد تحسن السعر المرجعي للبتروول في الأسواق العالمية، كما تأتي في ظل التدهور الخطير للوضع الاجتماعي لعامة أفراد الشعب، مع تحسن ملحوظ في تواجد الجزائر في المحافل الدولية، وبعيدا عن التشخيص، سيدي، الذي نفتقد فيه جميعا للإحصائيات الدقيقة التي تدقق الواقع وترسم المستقبل.

سيدي الرئيس، لا أشك أن ما ورد في مشروع برنامج الحكومة في عمومها يتم عن نية صادقة ورغبة واضحة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الاجتماعي، إلا أننا واستنادا إلى الواقع الذي نعيشه ونراه والنتائج عن تراكم مضطرب للمشكلات والممارسات المدمرة والمعقدة للهوة بين الحاكم والمحكوم يجعلني وبكل تواضع أسجل الملاحظات الآتية:

1- أثنى ما أورده زملائي النواب، حتى لا أكرر، من حركة النهضة حول بعض المطالب السياسية المرتبطة أساسا بمعنى الوثام المدني ودولة الحق والقانون.

2- إن تحقيق التنمية الاقتصادية، سيدي الرئيس، لا يمكن أن يكتب لها النجاح ما لم توفر لها ثلاثة شروط أساسية على رأسها:

- تحقيق عقد اجتماعي مع الشركاء في المجتمع،
- عدم اعتماد منطق النماذج المستوردة لحل المشكلات المحلية،
- أن تعهد مسؤولية الإصلاح إلى الرجال الأكفاء والنزهاء.

سيدي الرئيس، إن ما نريد الإشارة إليه كملاحظات في الجانب الاقتصادي تكمن في:

- محاربة الاقتصاد غير الرسمي،

مرتبته في شراء الماء، فكيف له أن يعيل عائلته ويوفر لها الطعام والملبس والتدريس والعلاج، ونفس الشيء يقال في الميادين الأخرى، وخلاصة القول إن هذه البلديات تحتاج إلى برنامج خاص لتنهض وتلتحق بركب البلديات المتطورة.

أما النقطة الثالثة فتخص وزارة المجاهدين، السيد وزير المجاهدين، باعتبار أن التاريخ عامة وتاريخ الثورة خاصة ذاكرة الشعوب ووسيلة للتفكير وإيقاض الضمير لما له من أهمية بالغة نطالب بتعجيل جمع أحداث الثورة وتدوينها وتركها للباحثين والمؤرخين في المستقبل، ومن هذا المكان أوجه كلمة شكر وعرفان إلى السيد وزير المجاهدين ومن خلاله إلى المنظمة الوطنية للمجاهدين والولايات التاريخية التي بادرت بتدوين أحداث التاريخ، غير أنني أطلب من السيد وزير المجاهدين التعجيل بتجسيد العملية بدءا من مراكز الثورة، مراكز الولايات والمناطق والنواحي والأقسام، كذلك المراكز الإستشفائية أثناء حرب التحرير الوطنية وتسجيل كل المعارك والإشتباكات والكمائن التي قام بها جيش التحرير الوطني، وأطلب تسمية الشوارع والأحياء والمؤسسات التربوية والثقافية بأسماء الشهداء والمجاهدين الذين توفوا بعد الاستقلال، وبما أننا نتكلم عن الشهداء لا يفوتنا إلا أن نتوجه خاشعين إلى أرواح أولئك الأبطال الذين...

الرئيس: شكرا للسيد محمد غرس الدين، وأحيل الكلمة إلى السيد يزيد بن عائشة.

السيد يزيد بن عائشة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المالية السابق أن حجم مديونية البنوك مكلف جدا، وأن الفاتورة الاجتماعية مكلفة هي أيضا.

إن المجتمع والشعب لا يمكنهما في كل حال من الأحوال أن يتحملان دوما عبء تلاعبات الناس الذين يستحوذون على الأموال العمومية وبعدها تقوم الدولة بتطهيرها، فيجب على البنوك أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في استرجاع هذه الأموال.

نقطة أخرى تتعلق بالتهيئة العمرانية والإقليم، حيث نلاحظ في هذا المجال أن عدم احترام المخططات التوجيهية جعلت مدننا عرضة للنهب والتشويه للعقارات، وأصبح من غير الممكن توفير المرافق الضرورية لاحتياجات السكان المتزايدة وخلق جوا فوضويا قد تتعدد الأمور مستقبلا وتطرح علينا مشكلة خطيرة في المدن، ففي باتنة مثلا تم نهب 750 هكتارا من الأراضي وبنيت عليها سكنات في مدة قصيرة، فأصبحت البلدية لا تجد مساحة تنجز فيها مدرسة أو مرفقا عاما أو ثانوية ! لذلك أطلب من السيد رئيس الحكومة الاهتمام بهذا المشكل بشكل خاص.

أما فيما يخص ترشيد النفقات والمتابعة الجادة والصارمة للمشاريع الانمائية الاجتماعية منها والاقتصادية والاستغلال العقلاني للهياكل الموجودة فأذكر أمثلة...

الرئيس: شكرا للسيد يزيد بن عائشة وأحيل الكلمة إلى السيد الحاج الطيب عزيز.

السيد الحاج الطيب عزيز: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة نواب الأمة.

- محاربة التهرب الجبائي،

- تطوير آلية حماية الملكية الفكرية التي أصبحت في الجزائر وسمة عار، قد توصف بها الجزائر أنها "تيوان 2".

- تنظيم المجمعات التجارية الكبرى وإخضاعها للرقابة العادلة، لأن البعض منها يعيش الفوضى مثل مجمع سوق تاجنات الكبير، الذي يعيش عدم الاستغلال الأمثل من السلطات أو الدولة، سواء من حيث الجباية والضرائب والمراقبة أو من حيث تطوير السوق، وكذا الحال بالنسبة إلى سوق الحمير الكبير بالعاصمة الذي يعيش فوضى عارمة، الأمر الذي يتطلب من برنامج الحكومة أن يشير إلى الآليات التي تنظم هذه المجمعات التجارية الكبرى، ونفس الشيء يعانيه سوق سيدي عيسى.

- تطوير الصادرات خارج إطار المحروقات، وذلك بدعمها إعلاميا في مختلف الأسواق العالمية وتيسير نقل البضائع، ولا يخفى عليكم، سيدي الرئيس، أن صادرات الجزائر خارج إطار المحروقات لا تتجاوز 500 مليون دولار، وهذه القيمة ضعيفة جدا لا تؤهل الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا المنافسة.

- التشديد على سياسة اقتصاد البازار التي تساهم في تحطيم الاستثمار الإيجابي الذي يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل، فبتطور وإزدياد المستوردين الذي يبلغ عددهم 40.000 مستوردا نكون قد انضمنا إلى المنظمة العالمية للتجارة لكن بشكل عكسي.

- تطهير محيط الاستثمار بتخفيف الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وقد أوردها السيد رئيس الحكومة في برنامجه، وأعتقد أن اعتماد طريقة الشباك الواحد ناجعة من أجل غلق الأبواب أمام التلاعبات التي حطمت الكثير من الأموال بغرض الاستثمار، مما جعل الإصلاحات الاقتصادية ليس لها وافي الصدمات مقابل قيمة الاستثمار.

أما فيما يتعلق بتطهير البنوك، فلقد ورد في تقرير وزير

أ- ترقية الوثام المدني والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية.

ب - توطيد دولة الحق والقانون بإصلاح قطاع العدالة.

بعدان هذان العاملان أساسيان للنهوض بعملية الإصلاحات والخروج من الأزمة التي تتخبط فيها الدولة والمجتمع معا وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن العدل هو أساس الملك وترقية الأداء ودفع عجلة التنمية الشاملة لتصبح واقعا ملموسا.

سيدي الرئيس، إنه في مقابل هذه الميزات التي تتميز بها الحكومة الجديدة والبرنامج الجديد، نجد جملة من التحديات الكبرى التي تقف حاجزا أمام الدولة والحكومة وتعرض تطبيق هذا البرنامج الطموح، الذي ذكر البرنامج البعض منها بشكل عام دون التطرق إلى الوسائل وآليات التنفيذ، ولكنه لم يذكر البعض الآخر، رغم ما له من أهمية كبرى في عملية الإصلاح وبعث التنمية الشاملة.

سيدي الرئيس، سأحاول ذكر هذه التحديات بشيء من الاختصار والإيجاز في النقاط الآتية:

1- الزحف العارم لشرائح المجتمع الجزائري نحو الفقر وتململ الجبهة الاجتماعية واستعدادها للانفجار من جراء الإنهاك والفاقة وتفشي ظاهرة البطالة وتفاقمها يوما بعد يوم، وكذا المتناقضات المتباينة في تقديم المساعدات بطرق غير متوازنة وغير عادلة لضحايا المأساة والعنف الأعمى من جهة، وللذين مسهم قانون الوثام المدني من جهة أخرى.

سيدي الرئيس، لقد أكدت حركة مجتمع السلم على ضرورة ترقية الوثام المدني إلى وئام فكري واجتماعي، وبما أن برنامج الحكومة الجديدة قد أولى إهتماما كبيرا لتعزيز الوثام المدني وترقيته فإننا نؤكد مرة أخرى ضرورة التكفل بتعويض كل عائلات ضحايا المأساة والعنف الأعمى، وإدماج المفرج عنهم في مناصب عملهم، وإحداث مناصب عمل للأعداد الهائلة من الطلبة

السيدات والسادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

توالى على الحكم في الجزائر، منذ خروجها من الأزمة التي افتقدت فيها إلى الشرعية وإلى المؤسسات المنتخبة الوطنية منها والمحلية، أربع حكومات، كل حكومة قدمت برنامجها وعرضته على هذا المجلس الموقر. وقد حظيت ثلاث حكومات بالمباركة والمصادقة على برامجها رغم الانتقادات والملاحظات التي تقدم بها السيدات والسادة نواب الأمة لاعتبارات عديدة أهمها الفتنة والواقع المأساوي والدموي والانتقالي الذي مرت به الجزائر.

وإذا كان حظ الحكومات السابقة أنها حكمت البلاد في ظروف انتقالية مأساوية كادت فيها آلة العنف الأعمى أن تعصف بتماسك المجتمع ووحدة الوطن فإن الحكومة الجديدة تتميز بما يأتي:

1 - تشكيلة ذات توجه يعكس التوجه العام لأغلبية المجتمع الجزائري في إطاره العربي الاسلامي.

2- واقع جديد يتميز بتحسن كبير في الوضع الأمني والاستقرار وكذا بوثام مدني ومصالحة وطنية.

3- إرتفاع معتبر في سعر البترول، مما يسمح بدخل هام من عائداته وفائض يقدر بـ 20 مليار دولار.

كما يتميز هذا البرنامج بعاملين أساسيين هما:

- مشاركة كل وزراء الحكومة، الذين يمثلون أحزاب الائتلاف، بفعالية وجدية في إعداد هذا البرنامج والاعتماد على برنامج السيد رئيس الجمهورية كمرجع أساسي لمفردات البرنامج الجديد.

- إعطاء الأولوية الكبرى إلى:

المجلس والحكومة التكفل بمعاناته ومصاعبه، أما المرة الثانية فبصفتي من مواليد الاستقلال ومن واجبي المحافظة على الأمانة التي تركها شهداء هذا الوطن والمتمثلة أساسا في الدفاع عن السيادة الوطنية، هذه السيادة التي تعني المحافظة على مكتسبات الاستقلال وبصفة أدق على ثروات الجزائر وعلى القطاعات الأساسية المحمية دستوريا، لأن السيادة بدون هذه القطاعات تصبح كلمة لا معنى ولا مدلول لها، لهذا، سيدي رئيس الحكومة، فإن التنازل عنها سواء بالشراكة أو الخوصصة يعني تنصل الدولة عن مهمتها الأصلية وعن دورها المتمثل في الحفاظ على الأسس المادية للأمة الجزائرية. وللتذكير فإن مساندة الإتحاد العام للعمال الجزائريين رئيس الجمهورية أثناء الانتخابات الرئاسية، كان ذلك على أساس أن هذا الأخير وعد بالحفاظ على القطاع العمومي والدفاع عنه.

وللتذكير أيضا فإن كل الدساتير الجزائرية ومنذ الاستقلال نصت على أن الملكية العمومية لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال.

السيد رئيس الحكومة، لقد كنا ننتظر مثلما كان ينتظر كل الشعب الجزائري أخذ العبرة من النقائص الناجمة عن تطبيق البرامج السالفة والآثار السلبية المترتبة عنها خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي منها، والتي تركت أثارا وجروحا في تاريخ الجزائر وإن ما شهدته الجزائر من سلسلة الانتحارات لخير دليل على فشله هذه السياسة التي كنا نأمل تجميدها وحتى وجودنا في هذا المجلس كان من أجل المساعدة وتقديم الحلول والاقتراحات سواء بالنسبة إلى المديونية أو إلى إرجاع السلم المدني.

إن الحل السياسي الوطني يعني إرجاع السلم، وتكريس الحقوق الديمقراطية، يعني بعبارة أخرى المواطنة والمساواة في الحقوق، ويبقى حزب العمال حاضرا في كل مجال ويرحب بكل اقتراح، لاسيما إذا تعلق الأمر بوحدة الأمة ووحدة ترابها دون أن يولي إهتماما لمصدر هذا

المتخرجين من الجامعات وشرائح الشباب والعمال الذين هم في أمس الحاجة إلى الرغيف ولقمة العيش، الأمر الذي دفع بعضهم من شدة الجوع إلى البحث عنها في القمامات والمزابل أو إلى التسول وبيع الأعراس على قارعة الطريق أو إلى الهجرة إلى ما وراء البحر وربما إلى الأبد.

هذا فضلا عن ضرورة تكريس المحافظة على الحريات العامة والخاصة لكل أفراد الشعب والإلتزام بالمباديء والقواعد الديمقراطية، والسماواة التامة في الحقوق والواجبات وعدم تجميع السلطات وتركيزها بيد فرد أو جهة تجنباً للاستبداد الذي يفسد الدولة والمجتمع معا، والابتعاد والكف عن أساليب الإقصاء والتهميش للتيارات والتوجهات السياسية الفاعلة في المجتمع.

وحماية المؤسسات الدستورية من التجاوزات وصون السيادة الوطنية والحفاظ على كيان المجتمع الحضاري، كلها مقدمات لازمة لتحقيق الوثام المدني في إطاره الواسع وإنجاز مهام البناء والتنمية الشاملة.

2- تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع وهدم مقومات الشخصية الجزائرية بدءا بمبداي الإسلام الحنيف دين الدولة والمجتمع وهو العمود الفقري للأمة الجزائرية والأكسجين الذي بدونها لا حياة ولا سعادة، وذلك بحصره في بعض العبادات وعدم...

الرئيس: شكرا للسيد الحاج الطيب عزيز وأحيل الكلمة إلى السيد جلول جودي.

السيد جلول جودي: شكرا سيدي الرئيس.

أيتها السيدات، أيها السادة،

السلم عليكم.

السيد رئيس الحكومة،

عند دراستي برنامج حكومتكم أجد نفسي مستجوب مرتين، الأولى بصفتي نائب، أدافع عن حقوق ومطالب فئة واسعة من الشعب الجزائري الذي ينتظر من هذا

الأجور، لأنه لا يمكن التهرب في الوقت الراهن من حتمية رفع الحد الأدنى للأجر المضمون إلى 15.000 دج وبهذه الطريقة نشجع الاستهلاك.

إن نتائج هذه الاقتراحات ستأتي حتما بالفائدة، وتمكن من خلق ما يقارب 400 ألف...

الرئيس: شكرا للسيد جلول جودي وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي مولاي.

السيد الهاشمي مولاي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

إخواني الصحفيين،

السلام عليكم.

أشكر بداية الحكومة السابقة على ما بذلته من جهد، وأقدم تهاني إلى الحكومة الجديدة وعلى رأسها الأخ علي بن فليس، على الثقة التي حظيت بها من قبل السيد رئيس الجمهورية الذي كلفها بإعداد برنامج مستمد أساسا من برنامج المزمكي من الشعب مرتين.

مع العلم أن شرائح كبيرة من المواطنين تنتظر بفارغ الصبر نتائج ما زرعت في يومي 15 أفريل 1999 و 16 سبتمبر 1999.

إن حكومتكم مقبلة على تنفيذ مسار التجديد الوطني، وهي تعلم أنها تتحمل المهمة الثقيلة المتمثلة في إيجاد أجوبة للتحديات والرهانات الجسام والآمال الكبرى التي ينطوي عليها هذا المسعى.

الاقتراح، سواء قدم من أحزاب أو منظمات، لأننا نعتبر أن حزبا لوحدته أو شخصا بمفرده لا يستطيع أن يعمل كل شيء. ويجرني الحديث بهذا الخصوص إلى اقتراحات قدمها الإتحاد العام للعمال الجزائريين التي قرأتها وتمعنت فيها، فهي حقيقة اقتراحات فعلية وفعالة وملموسة، يمكن تحقيقها، واعتبرتها بمثابة برنامج حكومي.

وإذا أخذنا مثلا مداخل سنة 2000 التي سترتفع إلى حوالي 21 مليار دولار بالإضافة إلى مداخل الجباية البترولية المقدرة سنة 1999 بمبلغ 560 مليار دج فإن ذلك يعني أننا سنضع ميزانية 2001 على الأقل بمبلغ 1500 مليار دج أي بزيادة نسبتها 50٪ مقارنة بميزانية 2000، وبالإضافة إلى الجباية العادية يمكن ضمان الإنعاش الاقتصادي بتخصيص 7 ملايين دولار لتمويل الاستثمار العمومي بما فيها برنامج إنجاز مليون سكن اجتماعي على مدى أربع سنوات، وذلك إذا اعتمدنا مبلغ 25 دولار للبرميل فقط، فنستطيع أن نسطر برنامجا لتنمية قطاع التجهيز والمنشآت الاجتماعية والتربوية، والري والمنشآت الاقتصادية والاتصالات السلكية واللاسلكية والسياحة.

وكذلك تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لتمويل تنمية الاستثمار العمومي، وأكثر من ذلك فإننا نستطيع الحصول على إيرادات أخرى إذا وضعنا حدا للتهرب الجبائي وتحكمنا في ترشيد نفقات الدولة.

سيدي الرئيس، تطبق الحكومة اليوم توجيهات صندوق النقد الدولي المفروض علينا بخصوص احتياطي الصرف (دائني الجزائر) من أجل إرضائه، فاسمحوا لي بالقول إنه مسار خاطيء لأنه يوقف مجال التنمية الاقتصادية. وتطبيق هذه الاستراتيجية يخلق بالضرورة العديد من الكوارث.

ينبغي أن توجه 5 ملايين دولار المخصصة كل سنة لتسديد المديونية إلى تدعيم الاقتصاد وتنميته ورفع

وما دمت مقتنعا بجل ما ورد في برنامجكم فاسمحوا لي، سيدي رئيس الحكومة، بتقديم الملاحظات والاقتراحات الآتية:

1- إن البرنامج المعروض علينا للنقاش طموح يحتاج إلى تظافر الجهود وإلى عزيمة وإرادة الرجال الذين يسهرون على تطبيقه في الميدان.

2- لن يتأتى هذا إلا بالاستقرار، وأملي أن تكون حكومتكم حكومة استقرار لأن هذا الأخير يؤدي إلى إكتساب التجربة التي تؤدي بدورها إلى إتقان العمل الذي يولد التنمية التي هي المنقذ لما آلت إليه البلاد.

وفيما يخص الاستقرار فقد تحقق بفضل سياسة الوئام المدني وأصبح لاجدال فيه ولا ينكره إلا جاحد لنعم الله. فقد تحقق بعون الله وعزيمة الرجال وكان الثمن غالبا.

وبالنسبة إلى استقرار الأشخاص - وأقصد المسؤولين على جميع المستويات - يجب أن يكون لمدة معقولة للذين تثبت كفاءتهم ونزاهتهم وفعاليتهم في خدمة الوطن.

3- سد منافذ الإغراء بقوانين واضحة وصارمة وإجراءات عادلة بحيث يسهل الحصول على الحق دون اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة كالرشوة والمحسوبية وأصحاب النفوذ والمعارف.

4- التقييم الدوري والنزيه للرجال والنساء الذين تسند لهم المسؤوليات في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات، باستعمال الشفافية والتوازن في التعيينات والترقيات وتجنب تثبيت الرداءة، وتقييم المشاريع والإنجازات عبر التراب الوطني حفاظا على المال العام وخدمة للشعب. حيث تشهد المشاريع التأخر في الإنجاز (ويبقى التحايل في التحيين)، وأخرى تشهد التوقف والجمود لعدة سنوات ويجعلها عرضة للضياع والخراب ومثال ذلك المركب الرياضي ببشار، غير أن السيد الوزير

بالفعل بعد إطلاعي على برنامجكم واستماعي لكلمتكم المؤثرة وجدت في هذا البرنامج ما يستجيب لانشغالات الفئات العريضة من الشعب وخاصة في بعده الاجتماعي المعبر عنه صراحة، حيث ستعمل حكومتكم على تكثيف التنمية الاجتماعية وترشيدها من أجل تحسين ورفع مستوى معيشة المواطنين، والاضطلاع بالواجب الوطني للتضامن مع الأكثر حرمانا منهم. ويعلم الجميع أن المواطن أصبح لا يقتنع بالكلام بل يبحث عن الملموس، خاصة وقد نفذ صبره بعد تحمله عشرية كاملة ذاق فيها الأمرين الإرهاب والفقر.

كما ألاحظ أن البرنامج شامل وموضوعي، وقد تضمن كثيرا من الانشغالات الموضوعية التي كانت تطرح في دورات هذا المجلس من مختلف نواب الكتل البرلمانية، وهذا ما يجعلني أقول إنني لم ألمس فيه لون حزب معين، بل لمست فيه لون حزب الجزائر العزيزة والجريحة. وهذه طبعا سيمة الحكومة الائتلافية التي نتمنى لها المزيد من الإئتلاف والإبتعاد عن الاختلاف، ومع ذلك، سيدي رئيس الحكومة، يبدو لي أن هناك نقطة جوهرية لا بد من الإشارة إليها وقد غفل البرنامج عنها والمتعلقة بتربية المواشي، فبالرغم من أنها تشكل ثروة كبيرة تغنينا شر استيراد اللحوم، إلا أن العكس هو الواقع، حيث نهربها بطرق غير شرعية مع أنها تشغل عددا كبيرا من المواطنين خاصة في مناطق السهوب وفي الجنوب وفي جهات كثيرة من الوطن، فبرنامجكم لم يشر إليها إلا في سطر واحد (الصفحة 38).

بينما، سيدي الرئيس، يعتبر مربوا الماشية في مقدمة المنتجين حقا، لكن مع ذلك هم في مؤخرة من استفاد من دعم الدولة في معظم المراحل وإلا كيف تفسرون صمودهم اليوم وهم يعانون الجفاف وكادوا أن يفقدوا جل ما شيتهم في هذا الظرف الصعب.

سيدي الرئيس، إذا لم تساعدوا هذه الفئة العريضة من المواطنين بتوفير الأعلاف والأدوية بأسعار معقولة وحفر الآبار، فإن الماشية ستنقرض رغم أنها أفضل ميدان للاستثمار.

المستوى بقلّة المؤسسات المؤطرة للجموع الغفيرة للمتمدرسين؟ هل تعلم سيدي الرئيس أن عدد التلاميذ يفوق الأربعين في القسم الواحد وفي بعض الأقسام الابتدائية يفوق الخمسين تلميذا في بعض المناطق؟ في الوقت الذي نرى فيه بعض المدراء يوسعون مساكنهم الوظيفية على حساب الأقسام أو يجعل بعضها مرأبا لسياراتهم، كما هو الحال في بعض الإكاليات، ونذكر مثالا على ذلك إكالية حي ال 1200 مسكنا بباب الزوار، وهنا نسأل: أين الوزارة الوصية؟ مع العلم أن المشكل تداولته مختلف جرائدنا اليومية، كيف يمكن رفع مستوى التعليم في ظل قلة الهياكل بغض النظر عن الوسائل البيداغوجية والتربوية الواجب توفرها في هذا المجال؟

سيدي الرئيس، لا يمكن أي منظومة أن تنجح ما لم تهتم بالمربي. وهنا تحضرني المقولة الروسية: «أعطيني مسرحا كما أريد، أعطيك شعبا كما تريد»، وأنا بدوري أقول أعطيني مرييا كما أريد، أعطيك شعبا كما تريد.

سيدي الرئيس، هل تعلم ولا أخالك تعلم ذلك أن راتب الأستاذ لا يفي بحاجاته اليومية، فضلا عن عدم تمكنه من إقتناء الكتب والمجلات، فتصور كيف يصبح مستوى الأستاذ بعد تخرجه إذا كان لا يستطيع شراء كتاب يقرأه. نظم له ألف دورة ودورة تكوينية ووفر له ما شئت من الامكانيات والوسائل، فهل يرتقي ذلك بمستواه؟ إن مثلا بسيطا يمكن أن نعطيه في هذا المجال: كم يقرأ، يا ترى الأستاذ من ورقة لتلاميذته في الأسبوع؟ إن المتوسط العام هو 120 ورقة. فأتساءل بدوري: هل يتدنى مستوى الأستاذ بقراءته لهذه الأوراق أم يرتفع؟ الجواب واضح هو أن المستوى يتدنى، بالمقابل يرى رجال التربية والحال هذه أنه لرفع مستوى الأستاذ يجب أن يقرأ ضعف العدد المذكور أي 240 صفحة. فهل هذا ممكن مع الراتب الضئيل الذي يتقاضاه؟! إننا لم نبق لهذا الأستاذ شيئا لا ماديا ولا معنويا، حتى الرخصة التي كانت حافزا معنويا له ألغتها الوزارة الوصية بحجة أن أبناء الأستاذ وغيره أصبحوا يستفيدونها، فعوض فرضها

قد أطلعني بانطلاق الأشغال به وهو مشكور على ذلك بإسم سكان ولاية بشار- والكثير مما أنجز منها يتسم بالرداءة، فما ينجز في الدول يعمر بالقرون، بينما ما ننجزه نحن قد لا يصل حتى شهور والأمثلة عن ذلك كثيرة تبرز في السكنات والأرصفة والطرق... إلخ.

5- الإعتناء بالرأسمال الحقيقي الذي هو الإنسان وذلك بتسخير فكره وسواعده ليكون البديل للبترول، فلدينا طاقات شبانية هائلة غير مستغلة أحسن استغلال، شباب متخرج من الجامعات والمعاهد والثانويات ومراكز التكوين هم بحاجة إلى مد يد المساعدة لهم للخروج إلى الميدان للمشاركة في التنمية لا أن يعطلون أو يجمعون أو يهمشون أو يكدسون في مكاتب باسم تشغيل الشباب أو الشبكة الاجتماعية فلا يستفيدون ولا يفيدون.

6- المكافأة تكون حسب الجهد المبذول على جميع المستويات وليس حسب المنصب حتى نضع حوافز للعمل الذي أصبح غريبا في بلادنا ونضع حدا للجري وراء المكاسب والمناصب باستعمال شتى الطرق المشروعة وغير المشروعة.....

الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي مولاي، وأحيل الكلمة إلى السيد رايح محمودي.

السيد رايح محمودي: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي، السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ تدخلني بقطاع التربية، الذي لم يأخذ المكانة اللازمة في برنامجكم، حتى لا أقول إنه لم يعط له أي اهتمام، لأننا نعتقد أن الأزمة الجزائرية هي أزمة الإنسان الجزائري، والتي هي بدورها مظهر من مظاهر أزمة المدرسة الجزائرية، ولعل من أكبر نتائج هذه الأزمة، تدني المستوى العام للتعليم، وأنا أشكركم على إلتباهكم إلى هذه الظاهرة، وجعلها من بين أولويات برنامجكم الحكومي لكن هل يمكن، سيدي الرئيس، أن يرفع

السيد ناصر مزار: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات والسادة،

السلام عليكم (أزول فلاون)

عند مناقشتي مشروع برنامج حكومة السيد بن بيتور تساءلت في تدخلتي: إلى متى يبقى تعنت النظام في رفض القطيعة والحلول الجذرية ويقبل الدخول في السياسة؟ يتذكر الجميع أن حكومة السيد بن بيتور شكلت بعد انتظار طويل دام أكثر من ثمانية أشهر بحجة تشكيل حكومة مكونة من رجال الدولة تضمن النجاعة والاستقرار، فعاشت البلاد كل هذه المدة بالتسيير المؤقت خرقا للدستور. إلى أن أبدى "كامديسيس" ارتياحه لذلك البرنامج خلال وجوده بنفس الفترة في الجزائر.

وهاهو بعد نفس المدة أي ما يقرب من ثمانية أشهر يقدم لنا برنامج حكومة جديدة دون تقديم حصيلة عن برنامج الحكومة السابقة، وهذا يشبه من يبحر في إتجاه مجهول، وهذا ما يزيد من حدة القلق وفقدان الأمل لدى الجزائريين. وعليه فإن مثل هذه الممارسات لدليل قاطع على أن هم السلطة هو ديمومتها ورسكلتها إذ لا نجد لديها أي إنشغال تجاه هموم المواطنين والمواطنات والتي إزدادت تعقيدا، كما لم نلمس أي مؤثر يوحى باستعادة النمو الاقتصادي والسلام، أما العنف فرغم تقلصه فما يزال يهدد المواطنين، ونعلم أن الممارسات التسلطية المناهضة للديمقراطية تزيد في حالة الجزائريين تدهورا ومنها إنعدام الأمن، قلة فرص العمل، قلة الخبز، قلة الماء، اشتعال النار، فكم من مرة وعبر منبر هذا المجلس الموقر حذرنا من مثل هذه الممارسات وقلنا إن العبء على المواطنين أصبح لا يطاق، وفي المقابل نرى العكس حيث تقلصت الممارسات الديمقراطية في مجال التعبير الحر وإنشاء النقابات المستقلة ومجتمع مدني مشارك ومستقل، وقد استنكرنا هذا التراجع الخطير، في المجال الإعلامي، والتعبير الحر والانكار السياسي، والرأي المخالف، وهذا من خلال تخصيص التلفزيون الوطني لفائدة الحكم الفردي وكذلك الشأن بالنسبة إلى سائر وسائل الإعلام العمومية. وعليه فالمؤسف هو الدور الذي

احترام القانون وتطبيقها له لجأت إلى الحل السهل وكأن لسان حالها "محقورتي هي عيشة مرتي" كما يقول المثل الشعبي الجزائري، في الوقت الذي يستفيد فيه عمال قطاعات أخرى مثل عمال شركة سونلغاز من تخفيضات في فاتورتي الغاز والكهرباء وكذا عمال الخطوط الجوية الجزائرية الذين يستفيدون من تذاكر السفر مجانا، بالمقابل يحرم عمال التربية من هذه الحقوق!

فالسؤال المطروح هو كيف يمكن رفع المستوى وحالة الأستاذ مزربة لهذه الدرجة؟ وهل تتوقع، سيدي الرئيس، أن تنجح في تحقيق هذه الأهداف في ظل هذه المعطيات.

لم يأخذ قطاع الإعلام هو الآخر حقه اللازم فهو يعاني جملة من المشاكل وعلى رأسها سوء التنظيم وتعاني الصحافة المكتوبة سوء توزيع الإشهار الذي يعتبر الشريان النابض لكل صحيفة كما أن القانون الساري المفعول لم يحترم، كما هو معروف، إذ يلزم أصحاب الجرائد الصادرة باللغة الأجنبية بإصدار جرائد باللغة العربية وبغض النظر عن مناصب الشغل التي يمكن أن يحدثها هذا الإجراء، فإن الإلتزام بذلك يعد تدعيما لدولة القانون أولا وللديمقراطية والتعددية الإعلامية أخيرا.

وفيما يخص قطاع الشؤون الدينية نلاحظ عدم التنسيق بين وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم العالي في مجال الإفتاء والتوجيه الإسلامي ويتجلى ذلك واضحا في استنجدانا دائما بمشايخ ودكاترة من المشرق واستغنائنا عن أساتذة العلوم الإسلامية العاملين بجامعاتنا، نعيب على الشباب كون هواهم مشرقي في حين ننع نحن في ما نعيبهم عليه:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله .. عار عليك إذا فعلت عظيم.
وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد رابع محمودي، وأحيل الكلمة إلى السيد ناصر مزار.

وعن السكن تزداد احتياجات البلاد سنويا، نظرا إلى ضعف البرامج في هذا المجال حيث تقدر بمليون ونصف المليون سكن. وقد تتبعضنا معا المشاكل الأخيرة الناتجة عن توزيع السكن الاجتماعي، وبهذا الصدد فالمنتخبون المحليون لا ذنب لهم في ذلك إذ كيف يستطيعون توزيع 932 سكنا في ولاية من أكبر ولايات الوطن.

بخصوص قطاع الصحة فإن الكل يعلم أن وضعيته متدهورة، حيث يموت المرضى المصابين بالعجز الكلوي بسبب عدم وجود أماكن لهم في المراكز المختصة.

أما فيما يخص المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي فنلاحظ مرة أخرى عدم الجدية في تشخيص الأزمة التي يعانيها الصندوق والإجراءات الضرورية المستعجلة ...

الرئيس: شكرا للسيد ناصر مزار، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بلعباس.

السيد بلقاسم بلعباس: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة أصحاب المعالي الوزراء،
زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته، وبعد؛

نلتقي اليوم للمرة الرابعة لمناقشة برنامج الحكومة التي تتميز عن سابقتها بتحسين في الأوضاع الأمنية وانفراج للوضع المالي الناتج عن المداخيل المالية الإضافية، التي نتمنى أن تستغل استغلالا عقلانيا في عملية الإقلاع الاقتصادي.

وبعد إطلاعنا على فصول وفقرات برنامج العمل لاحظنا الكيفية الجديدة التي قدم بها البرنامج والتي هي قابلة للإثراء وبعد دراستنا محتوياته والتعمق فيها فسيقتصر تدخلنا على مجالات معينة وحساسة نراها تثير الاهتمام والانشغال:

كان من المفروض أن تلعبه الطبقة السياسية في ترسيخ الديمقراطية وبناء الدولة من خلال المؤسسات، إن الطبقة السياسية قد فشلت، فهي تشارك النظام في ديمومة الأزمة فعوض أن تكون البديل للسلطة والنظام، فضلت ممارسة الحكم مهما كان الثمن وذلك لحساب مصالح ضيقة، إذ لم تفلح في التكفل بطموحات المجتمع وأصبحت بهذا (الطبقة السياسية) مبررا لديمقراطية الواجهة، وهذا يعتبر مجازفة بمصادقية السياسي.

ومن ثمة فإن فشل النظام والطبقة السياسية، هذه الأخيرة التي فشلت أيضا في أن تكون البديل زاد في وضع البلاد تأزما، إذ نرى كل المؤشرات تؤكد الركود والخطورة.

ومن ناحية أخرى نرى على المستوى الاقتصادي أن السياسات الاقتصادية المفروضة من صندوق النقد الدولي قد فضلت ممارسة التجارة الطفيلية من خلال ما يسمى إستيراد استيراد الذي أصبح مصدرا لتمويل المضاربة والرشوة عوض إنعاش النشاط المنتج.

فيما يتعلق بالتهرب الجبائي الذي يحتمل أن يصل مبلغه إلى أكثر من 200 مليار دينار جزائري، نستطيع بواسطة -حقيقة- رفع الأجور دون أي إشكال. بالنسبة إلى التضخم، أين هي أجهزة السكانير التي وعد بجلبها إلى الموانئ والتي تأخر وصولها. وأفضل دليل على ذلك مستوى الناتج الداخلي الخام المقدر بـ 1600 دولار، والذي يقل عن مستوى الناتج الداخلي الخام التونسي المقدر بمبلغ 2000 دولار مع العلم أنه كان في الثمانينات أي في خلال 15 سنة خلت يساوي 2800 دولار أي عمليا يساوي الضعف بالنسبة إلى الحالي.

وأما البطالة فمازالت في نفس مستواها إذ تقدر بنسبة 30٪ من الطبقة الشغيلة أي ما يعادل الثلاثة ملايين بطل. وهذا الرقم مرشح للارتفاع مع الوتيرة الجديدة للخصخصة، مع العلم أن سوق العمل تستقبل سنويا حوالي 300000 طلب جديد.

ترشيد استهلاك الأموال العمومية. وبعد أن أثرت هذه الظاهرة لاحظنا ميدانيا في بعض الولايات والمؤسسات تحسنا ملحوظا في استعمال الأموال العمومية وتوظيفها توظيفا يتماشى والصالح العام، وعليه نقترح اعتماد أسلوب ترشيد النفقات مقياسا أساسيا لتقييم المسؤولين.

ثانيا: التكفل بمحور آثار الإرهاب: إن ظاهرة الهجرة إلى المدن الكبرى التي كانت أثرا من آثار همجية الإرهاب ساعد على هجرة الإمكانيات الذاتية للمهاجرين، حيث قلت أو انعدمت بمجرد استقرار هؤلاء في المدن، وحاليا أصبحت عودة هؤلاء تشكل ضرورة ملحة تقتضي إتخاذ إجراءات شاملة وفقا لدراسة اجتماعية اقتصادية تركز أساسا على توفير الأمن لهم. وفي هذا الإطار ونظرا إلى الوضع الخاص لولايتنا (ولاية غليزان) المتضررة وبدرجة كبيرة من أعمال إجرامية بفعل الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى ظاهرة تصحر أريافها نقترح ما يأتي:

- إنشاء مجمعات سكنية ريفية وفق النمط العائلي والقبلي، مع الأخذ ولايات عديدة كعينة نموذجية، سيما الولايات ذات التجربة في إنجاز السكنات الريفية والقضاء على البيوت القصدية مثل ولاية غليزان التي طورت البناء الريفي وتحكمت في الإنجاز تكلفة وآجالا.

السيد رئيس الحكومة، في إطار تنمية قطاع الفلاحة لفت انتباهنا، ودائما في برنامج العمل، إلى الفقرة الخاصة بقانون العقار الفلاحي الذي ننتظر أن يأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات الآتية :

1- جعل حد لتجزئة الأراضي الفلاحية
2- تسهيل عملية انتقال الملكية من عقد عرفي إلى عقد رسمي موثق.

3- تشجيع عملية جمع الأراضي المتجاورة (REMEMBREMENT) لتوسيع المساحات وتحديث استغلالها.

أولا: ظاهرة الفقر التي أصبحت متفشية بفعل عوامل كثيرة ومتداخلة مست غالبية الشعب الجزائري وقضت على الطبقة الوسطى منه، بحيث أصبح يعيش بطبقتين لا غير، طبقة قليلة. ثرية، وغالبية عظمى فقيرة ومست آثار هذه الظاهرة بالخصوص فئة المعلمين وأساتذة التعليم وكل عمال قطاع التربية والتعليم والموظفين العموميين.

السيد رئيس الحكومة،
أمن المعقول في الجزائر أن نلاحظ موظفين يتقاضون أجرة شهرية لا تتعدى 8000 دج. وأمام هذا الوضع المزري مازلنا نلمس صمود هؤلاء وثباتهم في تأدية واجبه المهني والأخلاقي دون كلل أو ملل. ومن نتائج هذا الوضع المزري تفشي ظاهرة غريبة مؤسفة في المجتمع الجزائري (العربي الإسلامي) ألا وهي ظاهرة الانتحار التي مأنفكت ترعبنا أرقامها القياسية والتي مست جيلا بأكمله أقل ما يقال عنه إنه جيل يئس. بالإضافة إلى هذه الظاهرة نلاحظ تفشي الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية المختلفة والتي نجمت عنها آثار سلبية على الوطن والمواطن.

سيدي رئيس الحكومة،
أمام هذا الوضع وانطلاقا من آليات التدعيم التي طرحها مشروع برنامج حكومتكم وقبل الحديث عن تعديل سلم الأجور نقترح اتخاذ تدابير عاجلة وفورية لصالح الفئات المذكورة أعلاه وهي كالآتي :

1- استحداث علاوات خاصة مدعمة لتكاليف :
أ- الكراء،
ب- الكهرباء والغاز،
ت- الماء.
2- تعميم تطبيق التكفل بشراء الأدوية وفقا للإجراء المتخذ في إطار الثلاثية المدعم ولصالح كل المؤمنين اجتماعيا.

3- أما فيما يخص استعمال الأموال العمومية فإننا نلاحظ أن السنوات الماضية قد بينت بما لا يدع مجالا للشك تبذيرا قياسيا وتسيبا مذهلا في تطبيق سياسة

أجل الثقافة والديمقراطية على استعداد لتشكيل هذه اللجنة ابتداء من الغد إن شئتم، ولكن بشرط واحد وهو وجوب إخضاع عقارات ومساكن كل بلديات ولاية بجاية إلى التحقيق من قبل هذه اللجنة، وبهذا الشرط فقط فإن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مستعد لتكوين لجنة التحقيق وبعدها سوف نرى من هو عضو مجلس الأمة الذي استفاد قطعة أرض تبلغ مساحتها 5000 م² ببلدية اقبو، ومن هو النائب بالمجلس الشعبي الوطني الذي تحصل على سكن ثم باعه، ومن هو النائب الذي مازال أباه يستفيد منحة الشبكة الاجتماعية، فعندئذ لا يكون الكتاب أسودا بل سيكون ورديا، وقد قدم وثائق وأنا أيضا لدي وثائق وبيانات هي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ولاية تيزي وزو.

دائرة تيقزيرت.

بلدية تيقزيرت.

هاهي القائمة الإسمية الخاصة بدفع منح المعوقين ذهنيا -سيدي الوزير- فهم موجودون والقائمة تبين أنه دفعت لهم المنح، لكن في حقيقة الأمر أنها سلبت منهم وكذلك الشأن بالنسبة إلى المكفوفين حيث سلبت بلديتهم حقوقهم، أضف إلى ذلك المعوقين بدنيا الذين أعطتهم الدولة منحا لكنهم يشكون عدم تقاضيتهم إياها.

وعليه نرجو من هؤلاء الذين ينتهكون حق المعوقين المغلوب على أمرهم ألا يعطونا دروسا هنا وخاصة بحضورنا. وسأبادر، سيدي الوزير، بتكوين لجنة تحقيق عن هذه الوضعية في ولاية تيزي وزو.

السيد رئيس الحكومة، يبدو لي من خلال قراءتي لهذا البرنامج وكأن المجازر المرتكبة في البلاد من قبل الإرهاب لم تمس السكان، إذ تناول فقط ما قام به الإرهاب من تحطيم للمدارس والمصانع، ولم يتطرق أبدا إلى الأشخاص، حيث أغفل الحديث عن الذين قاوموا

السيد رئيس الحكومة، أما فيما يخص فتح النشاطات التجارية للموانئ فنتساءل عن معنى ومدلول كلمة (سنتفتح) الواردة في الفقرة، حيث أن قانون فتح النشاطات التجارية موجود، غير أنه غير مطبق، الشيء الذي يدفعنا للتساءل عن سبب تأخر تطبيق قانون صدر عام 1998؟. وللتذكير فقد نتج عن هذا التأخير تعطيل عملية عصرنة الموانئ وتحديثها. مما جعلها عاجزة عن الاستثمار بل عرقلة للمستثمرين الخواص.

أما فيما يخص حق الامتياز في تسيير الموانئ بكيفية انتقالية وتدرجية فتحتاج إلى توضيح من الحكومة، مع العلم أن الموانئ فضاءات استراتيجية وحساسة.

السيد رئيس الحكومة، ستجدنا الحكومة بجانبها في تطبيق برنامج

الرئيس: شكرا السيد بلقاسم بلعباس، وأحيل الكلمة إلى السيد عمران آيت حمودة.

السيد عمران آيت حمودة: شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

كل النواب الذين تدخلوا قدموا لكم تهانيهم أما أنا -والله- لن أفعل وما يوجد في القلب هو في القلب. وأنت تعلم ذلك!

في البداية أعلم أنه يوجد الكتاب الأحمر الخاص بالشيوعيين، والكتاب الأخضر، لا أود أن أسمى الجهة التي أتى منها، وقد سمعنا أمس أنه يوجد كتاب آخر هو الكتاب الأسود، فهذا لا يهم، وقد قال النائب بشأنه إن حزبه طلب تشكيل لجنة تحقيق عن العقار في ولاية بجاية ولكن لم يتم ذلك إلى حد الآن، مع العلم أن هذا الحزب الذي طلب تشكيل هذه اللجنة لديه الأغلبية في المجلس الشعبي الولائي بهذه الولاية، وله كل الصلاحيات في ذلك إن أراد. وحتى لا نضل بعضنا أو نضل الشعب فإنني أقول إن مناظلي حزب التجمع من

مازلنا نعيش اليوم فلأن عسكريين ورجال الشرطة والدرك ماتوا، ولأن مواطنين قرروا رفع السلاح، وأنا موافق على وجوب مساعدة المناطق المتضررة من الإرهاب، ولكن بشرط...

الرئيس: شكرا السيد عمران آيت حمودة وأحيل الكلمة إلى السيد زواني بن يوسف.

السيد زواني بن يوسف: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة، أهنتكم، وأتمنى لكم من صميم الفؤاد سيرا حثيثا عادلا ومنتزنا في طريق تجسيد هذا البرنامج الطموح الذي لا أشك في أنه تقف أمامه تحديات كثيرة المعلومة منها والمخفية وأعتبرها الخلل الذي يعطل المسيرة في تحقيق الأهداف التنموية المنشورة.

سيدي الرئيس، لا أعتقد أن ثمة فرق بين الحكومات التي تعاقبت على عرض برامجها على هذا المجلس الموقر من حيث الإخلاص ورسم الأهداف، فما نخشاه هو أن تبقى الأمور حبرا على ورق، فكم تعودنا أن نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً.

سيدي الرئيس، إن نجاح برنامجكم مرهون بمدى الصلاحيات التي تتمتع بها حكومتكم، لأننا نعيش أزمة صلاحيات على كل المستويات. وأعتقد أن هذه النقطة تعتبر تحديا خفيا ولكنه كبير، يضاف إلى التحديات الأخرى، فلا نريد لهذه الحكومة أن تكون شبه حكومة، لأن ذلك يفقد الدولة هيبتها، وهذه النقطة قد ركز عليها فخامة السيد رئيس الجمهورية عندما تقلد منصبه، حيث كان يسعى إلى استعادة صلاحياته الدستورية وكان يكرر القول دائما: سأسترجع كامل صلاحياتي، ولولا استرجاع

وخاصة منهم الذين ماتوا والذين بفضلهم أصبحنا نحن نوابا هنا. وأنتم حكومة. وبهذا يكون برنامجكم قد نسي البعد الإنساني، مع أنه كان من الواجب علينا التحدث عن الذين قاوموا وعن الذين لم يدعموا الإرهاب وكذا عن هؤلاء الذين ماتوا لأجل أن نكون اليوم هنا، ويمكن لي أن أقول إنه قد يأتي يوما بعد عشر سنوات قادمة تعتبر فيه هؤلاء (حركة). وقد وصلنا الى هذا فعلا وفي هذه القاعة بالذات، فالإرهابيون أصبحوا مناضلين في حقوق الإنسان ورجال الدفاع الذاتي أصبحوا يلقبون باللصوص. فعلىنا ألا نتعلم ثقافة النسيان. فبالأمس نسينا الشهداء والمجاهدين حتى أصبحنا لا نستطيع التمييز بين المجاهد وغير المجاهد، ونعيش اليوم نفس المشكلة، فأصبحنا لا نفرق بين الذي قاوم الإرهاب وبين الذي كان في صفوفه أو في شبكة تدعيمه. ولقد رأينا أناسا ومنهم نوابا - وهم معنا اليوم - يحزنون على موت إرهابي أسبوعا كاملا، ويفرحون لموت رجل من رجال الدفاع الذاتي بشرب الخمر في تلك العشيية، فهؤلاء الناس نعرفهم ويعرفوننا. وأنتم السيد علي بن فليس - رئيس الحكومة نعرف مواقفكم - لكن برنامجكم لا يلائمني إطلاقا لأن البعد الإنساني لضحايا الإرهاب غير موجود فيه، وعليه يجب على الحكومة، وفي أسرع وقت ممكن سن قانون خاص بضحايا الإرهاب، وعرضه علينا.

لقد سمعنا، في جلسة أمس وكذا في جلسة اليوم، الذين تحدثوا عن المفقودين - فخير إن شاء الله! - أصبحنا نحن المذنبون... إن رجال الدفاع الذاتي هم الذين كافحوا إلى جانب الجزائريين الذين بقوا صامدين، ليحافظوا على هذه البلاد، في الوقت الذي هرب فيه البعض إلى سويسرا وفرنسا. إذن، لا يستطيعون تجريمنا.

فالذي هرب نحن على استعداد للعفو عنه ويمكنه الرجوع، ولكن كما قلت، لا ينبغي تجريمنا، فكما يقول المثل الشعبي: "اللي نعرف أجداده ما يخفوني أولاده".

وعليه أطلب منكم السيد رئيس الحكومة إعادة النظر في برنامجكم وإعطاء أهمية أكثر لهذا الجانب، لأنه إذا كنا

على الجوع وبيبتون الليالي في الطرقات من أجل حصولهم على التأشيرة.

إن هذا المنظر المؤلم والفريد من نوعه في العالم ينبغي أن تدرسه حكومتكم وتضع له حدا في أقرب وقت ممكن حفظا لكرامة مواطنينا.

سيدي الرئيس، إن تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع وهدم مقوماته الشخصية الجزائرية ابتداء بمبادئ الإسلام الحنيف دين الدولة والمجتمع والعمود الفقري للأمة الجزائرية والأوكسيجين الذي بدونه لا حياة ولا سعادة، وذلك بحصره في بعض العبادات وعدم تكفل الدولة به رسميا في الجانب الفكري والعقائدي والسياسي والتشريعي والاجتماعي، وكذا التعليم وتربية المجتمع على فهمه وتطبيقه في المدارس والجامعات وفي الإدارات والمؤسسات وغيرها، ومحاربة الآفات الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات والزنا والدعارة والرشوة والغش والسرقة. هذه الآفات العديدة التي انتشرت في الأسر والمدارس والمعاهد والجامعات والأحياء والمؤسسات، هذا فضلا على التطاول على الثوابت الوطنية وقيم المجتمع الجزائري وشخصياته التاريخية في صفحات الجرائد وفي شبكة الأنترنت.

سيدي الرئيس، في مقابل هذا وذاك - للأسف - يسمح للحركات التبشيرية والتنصيرية بالنشاط العلني، ملتمقى التنصير بالجزائر أرض الإسلام والشهداء...

الرئيس: شكرا للسيد زواني بن يوسف، السيد سالم بديار تقدم بتدخل كتابي سيمكن السيد رئيس الحكومة منه ويرد عليه في حينه، أحيل الكلمة إلى السيد علي صديقي وبعد ذلك ستتاح الفرصة للكتل التي لم تتدخل بعد، ويكون الترتيب كالاتي: جبهة القوى الاشتراكية، حركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

السيد علي صديقي: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

جزء كبير من صلاحياته لما لمسنا هذا التغيير وهذه السرعة في التحرك داخليا وخارجيا وكذا في اتخاذ القرارات الحاسمة، وكلما استرجعتم - سيادة الرئيس - صلاحياتكم فأعينوا غيركم على استرجاعها، لأنه وفي غياب الصلاحيات التي يحددها القانون لكل مسؤول فإنه بالضرورة يتعثر القرار وتحدث البيروقراطية التي تؤثر سلبا على النمو الذي ننشده.

سيدي الرئيس، وفي هذا الإطار فإن مؤسسة المجلس الشعبي الوطني التي تعد الدرع الأيمن لنجاح برنامجكم يجب أن تمودها بالعون لاسترجاع صلاحياتها في التشريع والمراقبة، فإلى متى تبقى مشاريع القوانين الكبرى معطلة، وإلى متى سيبقى مشروع قانوني البلدية والولاية معطلين وكذا مشروع قانون الوظيف العمومي وقانون الأسرة وقانون الإعلام وقانون الأراضي الفلاحية، فإلى متى سيبقى الخوف من ممثلي الشعب ليقولوا كلمتهم في أمهات المسائل، مع العلم أن أغلبية هذا المجلس الموقر تنتمي إلى تيارات تشكل الائتلاف الحكومي، في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب صدور هذه القوانين لكي تحل الكثير من المشاكل، فأى جهة هذه التي تسرق صلاحياتنا، ولا أظن أنك ستزاحم هذا المجلس في صلاحياته بعد ما كنت واحدا منه.

سيدي الرئيس، إلى متى ستبقى المؤسسات القضائية قراراتها معطلة التنفيذ، أهذه الديمقراطية وهذا النمط من التسيير الذي نسير به اليوم نريد أن نورثه للأجيال القادمة؟، كلا، ثم كلا، فكل ما لا يبني على أساس صحيح ومتين ومخلص مآله الانفجار وما الأزمت التي مرت علينا بعبدة.

سيدي الرئيس، وانطلاقا من برنامج رئيس الجمهورية الذي يعد المرجع الأساسي لبرنامجكم والذي رفع فيه رئيس الجمهورية شعار "العزة والكرامة" للمواطن، وبالمناسبة وأنا مار البارحة بجانب القنصلية الفرنسية آلمني المئات من المواطنين من نساء ورجال، شبابا وشيوخا، - وهم آتون من أماكن بعيدة ومختلفة - يظنون

ندرسه اليوم إضافة مفيدة ومصباحا يضيء نوره من زيتونة مباركة، لا هي شرقية ولا هي غربية، بل هي من هذا البلد الطيب، وهي ثمرة اختلاف تولد من رحمة ائتلاف وقد يكفي هذا زادا لمن لا زاد له، وإن قل المورد وطال الطريق، فهنيئاً لهذا البلد بهذا الطاقم الحكومي المؤتلف بقيادة السيد علي بن فليس.

سيدي الرئيس، لقد وضعت جرداً للمشاكل والقضايا التي تعانيتها الجزائر، وحاولت أن أصنفها إلى عاجل وأجل فلم أستطع، فهي في ترابط متين يأخذ بعضها بذيول بعض، فلقد ضعف الطالب والمطلوب، فالحكم يقام على العدل، وما عرض علينا من برنامج يعول على صياغة القوانين العديدة التي تسيير هذه المنظومة حتى تحقق الحق بين المواطنين، ويعترف هذا البرنامج بأن هذه القوانين في حاجة إلى رجال عقدوا العزم على خدمة بلدهم بإتقان، وظيفتهم كسلطة قضائية تقيم العدل الذي هو أساس الحكم، أو أساس الملك كما يقال. كما وضع هذا البرنامج أصابع اليد على جرح المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية، والتي هي اليوم بين يدي اللجنة الوطنية التي نتمنى أن تكون في مستوى المرحلة ومستوى طموحنا في هذا المجلس، وأن تنسجم مع التضحيات التي قدمها أهل القطاع، وتستجيب لتطلعات الشعب، إن المعلم والأستاذ في مختلف أطوار التعليم في حاجة إلى لفتة يستحقانها، تضعهما في المقام الاجتماعي اللائق، فهما ما يزالان في الطابور ينتظران الحصول على سكن، باعتبارهم وسيلة وعمل لا مأوى فقط. ذلك أن كل العمال والموظفين يبدأون عملهم عندما يصلون إلى موقع عملهم باستثناء المعلم والأستاذ، فهما يبلغان عملهما عندما يصلان إلى مكان عملهما. أليس مشروعاً؟ أليس خليقاً أن نسأل أين ينجز المعلم أو الأستاذ هذا العمل؟ وأين يحضر دورسه ومحاضراته؟ فعلمه ضعف وحقه ضعف لذلك نطلب أن يعفى من الطابور، ويعامل باستثناء في السكن والأجور، وأن يأخذ مكانته اللائقة ونطلب منه بعد ذلك أن يكون صاحب رسالة.

السيد رئيس الحكومة،

أنتهز هذه الفرصة السانحة والتي أعتبر التدخل فيها...

الرئيس: يا السيد... لا تخرجني رجاء، فقد ناديت على اسمك في الصباح ولكنك لم تكن موجوداً، إقرأ المذكرة وقد بلغناك بأنك فقدت حقك، لكن مع ذلك أدرجناك ضمن آخر قائمة المتدخلين، إذن رجاء الالتزام بالهدوء.

السيد علي صديقي: (يوصل)... واجبا تفرضه مسؤوليتي كنائب، وإن تعددت الفرص في عهدتنا هذه فهي فرصة رائعة لمناقشة قضايا البلد ومشاكله، المفروضة بحكم الظروف التي مر بها، وإن كنا نراه رؤية العين وهو يتعافى ويطل رأسه على العالم يريد استعادة شموخه، وشتان بين بداية عهدتنا واليوم في كثير من الأمور، فلقد كنا نتكلم فيما مضى عن كيفية تسيير الأزمة وكنا نناقش كيفية توقيف التدهور وكنا نخاف الليل وكنا نعرف أيضاً أن الليل يخاف الشمس وكنا نسأل عنم يأتي بالشمس وأظنها بزغت وأتت من بعيد، هذا البعد الذي كان يريد أن يذهب بها، واليوم - السيد الرئيس - إننا نناقش برنامج دولة قررت بكل مؤسساتها تحدي الأزمة وأصبحنا نناقش تسيير دولة لا تسيير أزمة في بلد استعادت أريافه وقراه ومدنه حتى أزمة البؤس فيها.

لم نعد نخجل من مشاكلنا ونتوارى من سوء أعمالنا، ولكن لا ينبغي أن نقول ما فات وما هو آت، فما فات نثمنه ونعتبر منه وما هو آت نبرمجيه ونجتهد لإنجازه. واليوم بعد أن كانت قراءة الصحيفة في هذا البلد - وأنتم تعلمون - جريمة يقتل صاحبها وقارئها وحاملها، الحمد لله ها هو معرض الكتاب يقام في أم الحواضر، عاصمة البلد يؤمه الآلاف من يتامى العلم والمعرفة منذ عشر مضت حالكات.

سيدي الرئيس، إن ما مر بهذا الوطن ليس صاعقة في سماء صافية، فلقد تدهورت واكفهر أبقها واطلوم نهارها، وما البرامج المتعاقبة للحكومات المتتالية إلا شموعا تبدد تلك الغياهب. ولعل هذا البرنامج الذي

أصدقائي الصحفيين،

السلام عليكم.

(أزول فلاون).

سيدي الرئيس، إن أية دكتاتورية عندما يقترب وقت سقوطها تلجأ إلى توظيف أناس متورطين في كل الفساح ويفتقدون إلى أية مصداقية شعبية، أي ما يسمى العملاء. هؤلاء العملاء الذين يقومون بمهمة نسميها المهمة الوسخة.

أما فيما يخص الموضوع فيرجع سبب مشاكلنا وهمونا اليوم خاصة منها الأمنية وعدم الاستقرار إلى ذلك الانقلاب العسكري الذي وقع في 11 جانفي 1992 فلنا معالمنا ولكم معالمكم. هذا الإيقاف للمسار الديمقراطي أدخل بلادنا في أكبر مأساة عاشها تاريخنا. ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الموتى والجرحى، آلاف المختطفين والمعذبين وكذا الدفع بالآلاف العائلات إلى التشرد، وتعميم الفقر والحرمان نال من آمال المواطنين والمواطنات.

إن سياسة الاستئصال، التي اتخذها أصحاب القرار، اختيارا استراتيجيا لم ينتج عنها إلا توسيع دوامة العنف التي أودت بحياة الآلاف من الجزائريات والجزائريين.

وبحجة محاربة الإرهاب، وضع أصحاب القرار استراتيجية التصفية النابعة من قناعتهم بسياسة الكل أممي، انطلاقا من هذا أعلنوا عن حالة الطوارئ وأصدروا مجموعة من القوانين القمعية التي تقلص الحريات (قانون الأحزاب، قانون الإعلام...) وهذا قصد التحكم التدريجي في الحياة السياسية والديمقراطية، على سبيل المثال، اعتماد الجمعيات والأحزاب ولدينا مثالا حيا هو حركة الوفاء والعدل، الجبهة الديمقراطية وجمعيات كثيرة لم تخضع للنظام لم تنل اعتمادها إلى اليوم بحجة أن هناك قانونا جديدا وكأن البلاد ليس فيها قانونا ساري المفعول.

ألا يبرر النظام لجوءه إلى استعمال القوة وتدخل الجيش

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

اسمحالي أن أنقل إليكما حيرة تجارنا من الضرائب المسلطة عليهم، فهم يعتقدون أنها مجحفة وظالمة وتضع الجباية في الرتبة الأولى عندنا، وقد تؤدي إلى إفلاس متاجرهم، وينخرطون بعد ذلك في سلك البطالين، وما أكثرهم عندنا، وأسألوا مصالح السجل التجاري عن عدد الذين تنازلوا عن سجلاتهم.

وهناك قضية أخرى أبلغها إلى السيد رئيس الحكومة وهي أن فالمة هي الولاية الوحيدة التي غلق بها البنك المركزي أبوابه منذ ما يقارب سنتين، وتعرفون حساسيته بالنسبة إلى البنوك والمصارف الأخرى، وبإزاء المواطنين، فكم من مرة طلبت من وزير المالية التدخل لكنه قال لي: "إن هذا المحافظ فوق الحكومة"، فهل من مستجيب؟

سيدي الرئيس، أعذر نفسي من التدخل في قضايا أخرى كنت قد سجلتها وسبقني إليها إخوان ووفقوا فيها كالفلاحة وغيرها.

السيد رئيس الحكومة، إنني متفائل بنجاحكم في مهامكم، ويضمن هذا التفاؤل عزمكم على العمل مع كل مؤسسات الدولة، بل تجنيدها لتحقيق هذا الطموح ونثمن عاليا عزمكم على التعامل مع المجلس بصفته مؤسسة دستورية، ومع النواب بصفته منتخبين في دولائهم الانتخابية، ونشد على أيديكم مؤتلفين بالتوفيق والنجاح، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد علي صديقي، أحيل الكلمة إلى السيد مالك سدالي باسم كتلة جبهة القوى الاشتراكية وله 17 دقيقة.

السيد مالك سدالي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الطاقم الحكومي،

زملائي النواب،

طبيعية.

- في المجال الثقافي: تحطيم الثقافة الجزائرية واللغات الشعبية وأصبحنا اليوم في منتصف الطريق، لسنا شرقيين ولا غربيين، وثقافتنا مهددة، وما يزال النظام يمارس سياسة الدلاع في المظهر لونه أخضر، لكنه في داخله كل الإشارات حمراء، وهكذا ماتزالون أنتم التابعين والتائبين. تقولون لقد نجحتم، نعم لقد نجحتم في الفشل. هل يعني تغيير الحكومات باستمرار نجاح؟

إن دون تحقيق، السلم والمصالحة الوطنية، وبناء دولة مدنية، عصرية وديمقراطية، وترسيخ الديمقراطية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، إعادة الاعتبار للسياسة بفصلها عن الجيش والدين وإرساء قواعد اللاعنف، وفصل السلطات وتوازنها، ووضع دستور جديد ينعكس روح الأمة، يعده مجلس تأسيسي منتخب ديمقراطياً. لا يمكن أن يتحقق أي دفع اقتصادي ولا حل نهائي للمشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

إن الليبرالية المتوحشة المقدمة كحل سحري لهذه الأزمة من قبل النظام عبر حكوماته المتعددة لا تزيد إلا في تأزم الوضع. علماً أن المرور من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق يمر حتماً بوضع مؤسسات ديمقراطية تضمن مشاركة المواطن في تسيير شؤون البلاد ومراقبتها. إن غياب تحقيق هذا الشرط إضافة إلى محاولات تقليص مجال التعبير ودمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، وكذا غياب المراقبة الشعبية أدى إلى تحريف الاقتصاد الوطني واستغلاله من قبل المافيا السياسية الاقتصادية منها العقار، السكنات، شركات الاستيراد وهنا لا بد أن نذكر بتنديد وزير سابق في حكومة المستوردين المسلحين هل بإمكاننا تصور مشروع مجتمع أو برنامج سياسي ناجح إن لم يعط الأولوية للحرية الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية؟

فيما يخص تفاصيل هذا البرنامج الوهمي:

أ - القراءة السياسية:

في الحقل السياسي بعجز السياسيين المدنيين عن تجنب الأزمات؟

بعد رفض النظام كل المبادرات السياسية السلمية التي قامت بها المعارضة والتي تهدف إلى إيقاف النزيف الدموي لاسترجاع السلم وتحقيق المصالحة الوطنية، لجأ إلى إبرام اتفاق سري مع الجيش الإسلامي للإنقاذ في صائفة 1997، مما أدى إلى تقليص عهدة الرئيس السابق. إن قانون الوثام المدني، الذي يندرج في هذا المنطق والذي صوت عليه مجلس عاجز، قد أعطى قاعدة قانونية لهذا الاتفاق الذي لم يمر عليه عام حتى ظهرت بوادر فشله لكونه غير مؤسس على حل سياسي سلمي شامل وديمقراطي.

واليوم تعيش بلادنا مرحلة الإقصاءات والتهميش لكل القوى التي لم تدخل في الصف والتي تتضح في إنكار كل أشكال التعددية من قبل السلطة والعمل على غلق المجالين السياسي والإعلامي أمام الأحزاب المستقلة في قراراتها أي الأحزاب غير المقيدة، وذلك بالخصوص منذ الرئاسيات المزورة في 15 أفريل 1999. اعتباراً أن هذا معلمكم وليس معلمنا.

لماذا فشلت السياسات التي انتهجها النظام منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في جميع المجالات؟

- في المجال السياسي: انعدام الاستقرار، تزوير كل الانتخابات وغياب الديمقراطية.

- في المجال الاقتصادي: 28 مليار دولار من الديون الخارجية، تحطيم القطاع الاقتصادي الوطني، غياب الاستثمار، التبعية الغذائية.

- في المجال الاجتماعي: الانتحارات، البطالة، أزمة السكن، الآفات الاجتماعية، تدمير الخلية الأسرية، انتشار الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة، ويرتب مؤشر تطور العنصر البشري للأمم المتحدة الجزائر في المرتبة 82 من بين 174 دولة عضوة والجزائر بعيدة وراء عدد كبير من الدول في طريق النمو التي لا تحتوي على موارد

- إن خصوصية القطاع العام تخضع في العالم بأسره إلى قواعد صارمة، وتقتضي على الأقل استشارة شعبية ديمقراطية. وإن الطريقة التي اختارها النظام للخصوصية عبارة عن ترخيص (Bradage). وفي هذا الصدد لا يمكن السكوت عن الملف الأسود للعقار، وهنا نسأل الحكومة عن الإجراءات التي تنوي اتخاذها لمحاربة الرشوة والفوارق الاجتماعية التي تضر البلاد وتمون العنف.

2 - مصير قطاع المحروقات:

هنا نطالب أيضا الحكومة بتقديم حسيمة قانون 1992 الذي منح الشركات المتعددة الجنسيات حق الدخول في الحقول الموجودة. ومن خلال بعض الإشارات، تكون الجزائر قد فقدت أغلبية حقها في الملكية على حقول البترول الجزائرية.

3 - تدهور شروط معيشة المواطنين وعملهم:

في هذا الصدد نرى ضرورة استعمال المداخل الناتجة عن ارتفاع سعر المحروقات في رفع الأجور لا سيما الحد الأدنى للأجر المضمون والنقطة الاستدلالية للتوظيف العمومي ومعاشات المتقاعدين، وكذا إعطاء الأولوية لامتناس البطالة وللحماية الاجتماعية للمحرومين.

كما نطالب أيضا بالحصول على المؤشرات الرسمية الخاصة بميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، وضعية تنفيذ ميزانية الدولة، النسبة الرسمية للبطالة، ونسبة التضخم.

ونتساءل عن سياسة الحكومة فيما يخص الأمازيغية الغائبة عن هذا البرنامج؟

وفي الأخير توصلنا إلى أن هذا البرنامج لا يخدم الاقتصاد ولا المجتمع لكونه لا يستجيب للتحديات الحقيقية للاقتصاد ولا للحاجيات الأساسية للمجتمع.

ولكل هذه الأسباب المذكورة وغير المذكورة والتي لا تقل

إن تغيير رئيس حكومة عبارة عن حيلة استعملها النظام مرة أخرى لإخفاء فشل مشروع الوثام الوطني والخيار الأمني.

يرمي تقديم هذا البرنامج الوهمي إلى إقناعنا بأن هناك انطلاقة جديدة للعمل الحكومي، ونحن نعلم أن النظام نفسه لم يتغير ويختفي وراء مظاهر التغيير.

إن قانون الطوارئ ما يزال ساري المفعول، ووسائل الإعلام العمومية مغلقة أكثر من أي وقت مضى. ونحن نتكلم عن دولة القانون.

كما أن عملية التخطيط لزعزعة الحزب المعارض الوحيد الذي بقي ومنتخبه تزداد حدة يوما بعد يوم.

وكذا التناقضات المتعددة بين التصريحات بالديمقراطية واختراق حقوق الإنسان.

كما أن الدعوة إلى الاستثمار الأجنبي دعوة لا جدوى منها دون استعادة السلم وإرساء الديمقراطية في البلاد.

ب - القراءة الاجتماعية والاقتصادية:

إن هذا البرنامج الوهمي مثل سابقه المستمد من البرنامج الانتخابي للرئيس يحمل نفس العيوب نذكر منها :

- 1 - غياب الإستراتيجية الشاملة،
- 2 - التفكك القطاعي وعدم انسجامه.
- 3 - أهداف غير محددة زمنيا وكميا.
- 4 - النتائج المرتقبة لصالح المواطنين (العمل، الحماية الاجتماعية، السكن، الصحة، التعليم...) غير محددة.

وفي هذا الصدد نولي العناية لثلاثة مواضيع أساسية:

- 1 - الخصوصية المتوحشة والشاملة للقطاع العام (المؤسسات، التعليم، العقار...) دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع الإستراتيجي لبعض النشاطات مثل المحروقات والمخلفات الاجتماعية، لا سيما فيما يخص مناصب العمل.

التي شبهها بالآلة التي تنظم نفسها بنفسها، ورغم النجاحات التي تحققت في مجال إنشاء الثروة فإن ذلك لم يمنع من حدوث أزمات خطيرة أتلقت تلك الثروات وأسقطت الحكومات ودفعت الشعوب إلى الثورات... كان من أهمها الثورة الشيوعية التي وعد أصحابها بالخير العميم والرزق الوفير والعدالة الشاملة. فمن تنبؤات "ماركس" إلى توقعات "لينين" إلى تأكيدات "كروتشوف" الذي صرح في سنة 1965 بأن أسعار الخبز ستنخفض في شكل سقوط حر ليصير مجانا بعد عشرين سنة.. فكانت النتيجة هو سقوط الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي كله.

سيدي الرئيس،

إن المتصفح للبرنامج يستدعي انتباهه ما يأتي:

- خلوه من الأرقام وعدم تحديده للأجال المخصصة لإنجاز المشاريع.
- عدم تعرضه لمسألة الديمقراطية والأحزاب والحريات السياسية.
- إغفاله لقطاعات حساسة مثل الشؤون الدينية والأوقاف والشبيبة والرياضة والإعلام... إلخ.

وفيما يأتي بعض التفاصيل:

1 - الجانب السياسي:

إن البناء السياسي لأية دولة هو العمود الفقري والإطار العظمي الذي تقوى بقوته الأجهزة الأخرى التي ترتبط به، قوة الدولة وامتانة أركانها مرهونة خصوصا بقوة بنائها السياسي. والبناء السياسي القوي هو الذي يضمن اشتراك الحاكم والمحكوم في احترام الدستور والقانون وأداء الواجبات وحسن القيام بالمسؤوليات وتكريس عمل المؤسسات في إطار نظام ديمقراطي، تعددي فعلي وحقيقي يضمن ممارسة الحقوق والتمتع بالحريات الفردية والجماعية واستقلالية القضاء وحياد الإدارة وحرية الإعلام.

وفي هذا الصدد فإن المقصود من مسعى الوثام المدني هو استرجاع الأمن وتحقيق السلم والمصالحة بين جميع

أهمية لا يمكننا إلا رفض هذا البرنامج الوهمي في مجمله. شكرا "ثمرت".

الرئيس: شكرا للسيد مالك سدالي، أحيل الكلمة إلى السيد لعلاوي بلمخي رئيس الكتلة البرلمانية لحركة النهضة لمدة 18 دقيقة.

السيد لعلاوي بلمخي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم.

ها نحن اليوم نشرع في مناقشة برنامج جديد لحكومة جديدة وهو رابع برنامج لأربع حكومات خلال ثلاث سنوات ونيف. وهو عمر المؤسسة التشريعية، حيث شاركت حركة النهضة في اثنتين منها.

سيدي الرئيس،

كنا ننتظر أن تتقدم الحكومة السابقة والتي سبقتها بحصيلة نشاطاتها أمام هذا المجلس الموقر ليتمكن من مناقشتها خصوصا في الجانب الاقتصادي الذي صار يشكل تحديا فعليا، نظرا إلى جدة التجربة وقلة الموارد وعجز السياسات السابقة عن تحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما يجعل الخيارات الجديدة التي تضمنها هذا البرنامج لا تستند إلى مرجعية تقييمية ومعيارية لا في وضعها ولا في مناقشتها، حيث يتحول الحديث إلى فلسفة ونظريات وآمال لا نملك نتائجها ولا نستطيع التنبأ بمآلاتها، خصوصا ونحن نعيش ظروفا صعبة وتحديات كبيرة على أكثر من صعيد.

لقد تنبأ "آدم سميث" قديما بالنجاح الباهر للإقتصاد الليبيرالي ودعا الدولة إلى عدم التدخل في شؤون السوق

2 - الجانب الاقتصادي:

سيدي الرئيس،

إن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، في واقع الأمر، يجب أن يتطور تدريجيا ضمن منظور "اقتصاد السوق الاجتماعي" وكذا طبيعة الهياكل ونمط التسيير للوصول إلى انسجام جديد وملائم يستجيب لقواعد المنافسة والذي يجب أن تؤدي الدولة فيه دور المنظم والقوة العمومية، مع مراعاة الجانب الاجتماعي الذي يبقى دوما قضية جوهرية يجب التكفل بها مهما كانت الظروف والعوائق.

إن فشل سياسة الإصلاحات السابقة لا يعني نجاح سياسة الإصلاحات القادمة إذا ما ظلت نفس الآليات. كما أن غياب النموذج التنموي كإطار ثابت، المتبنى من قبل الدولة والذي يتضمن الأهداف والوسائل والموارد اللازمة وليس للحكومات المتعاقبة قبه إلا الوصول إلى غاياته، يجعل أية محاولة إنمائية فاشلة مسبقا. هذا النموذج يكون موضوع نقاش وطني يتسع لكل الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ويفضي إلى عقد وطني يبلغ غاياته إذا ما وفر له الاستقرار السياسي.

- إن تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات التغيير التي يملها المحيط الدولي والواقع الداخلي، ينبغي أن يتم في إطار مراعاة البعد الاجتماعي كوظيفة أساسية للدولة .

سيدي الرئيس،

يعتمد البرنامج في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الفعالية الاقتصادية.

- ونحن نتساءل عن كيفية الربط العملي بين الفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، كما نتساءل عن مسار الخوصصة الذي ستتياه هذه الحكومة إذ لم يشر برنامجها لا إلى الأولويات ولا إلى الآجال ولا إلى القطاعات التي ستطالها الخوصصة، سيما وأن تقارير مؤسسات رسمية تؤكد فشل العملية حتى الآن.

الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية باعتبار ذلك شرطا أساسيا لبناء نظام سياسي قوي ومتين. هذا والواجب هو اتخاذ جملة من الإجراءات التي تعالج آثار الأزمة وتقضي على الممارسات التي ميزت هذه المرحلة، نذكر منها ما يأتي:

1 - إلغاء المرسوم 54/93 الذي يتنافى كلية مع قانون الوثام المدني ومسعى المصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري.

2 - إعادة المطرودين من عملهم بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية إلى مناصب عملهم وتشجيع الاندماج الاجتماعي للمستفيدين من قانون الوثام المدني وتدابير العفو الشامل.

3 - التكفل الحقيقي بضحايا الإرهاب خصوصا، والمأساة الوطنية عموما مع مراعاة مشاعر الجميع ومعالجة الآثار النفسية المترتبة على الأزمة وتداعياتها.

4 - إعادة إدماج المطرودين خاصة من برأتهم العدالة وتنفيذ الأحكام القضائية.

5 - التكفل بملف المفقودين ومعالجته بالكيفية الإنسانية والواقعية المناسبة.

6 - تمكين الفارين خارج التراب الوطني من العودة إلى بلدهم.

7 - رفع المظالم وتكريس الحقوق الأساسية وضمان الحريات العامة، الفردية والجماعية دون تمييز ولا ميل ولا محاباة.

8 - فتح مجال الإعلام العمومي وخاصة مؤسسة التلفزة الوطنية على الرأي والرأي المخالف حتى تتلاقح الأفكار وتتقارب الآراء وتتكامل الأطروحات وتسود حرية التعبير ويتكرس مبدأ الحق في الاختلاف.

9 - العدل في توزيع الثروات وإسناد المسؤوليات والصرامة في احترام المادة التاسعة من الدستور التي تنص على ما يأتي: "لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي":

- الممارسات الإقطاعية والجهوية والمحسوبية،

- إقامة علاقات الاستغلال والتبعية،

- السلوك المخالف للخلق الإسلامية وقيم ثورة نوفمبر.

ولاشك أن كل ذلك يساهم في تسهيل تحقيق الإصلاحات وبلوغ غايات هذا البرنامج.

سيدي الرئيس،

في الجانب الاجتماعي:

إن الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب الجزائري في الجانب الاجتماعي بسبب مختلف السياسات الاقتصادية وكذا الإصلاحات المتعاقبة التي عرفتها البلاد قد زاد من شقاء المواطن ومن حرمانه ومن تعاسته وبؤسه على الصعيدين المادي والمعنوي.

فبالإضافة إلى انتشار البطالة على نطاق واسع وغلاء المعيشة وتدني القدرة الشرائية بسبب انخفاض الأجور وانتشار الفقر ودعم توفير السكن إلخ... إلى درجة أن المواطن الجزائري الذي فدى استقلاله المعجزة بأعلى ما يملك: دمه وماله، صار اليوم يسكن في "قيطوهات" أعدت أساسا كإقامات مؤقتة ريثما يتم التنقل إلى إقامات نهائية ومحترمة، فصارت مناطق إقامة دائمة بدل مناطق عبور - كما تسمى - بالإضافة إلى كل هذا، الفقر والجوع والعراء وعودة ما يسمى بأمراض الفقر، وتفشي الآفات الاجتماعية الأخرى مثل ظاهرة الدعارة التي انتشرت على أوسع نطاق وأخذت تكتسح المتوسطات بعد الجامعات والثانويات، وتأخذ أشكالا وصورا تبعث على القلق وتندب بالخطر، وكذا انتشار المخدرات بشكل أفسد عقول الشباب وطباعهم، فصاروا على مدار الساعة واليوم حيارى وأشبه ما يكونون بالسكران، عقولهم معطلة، وشهواتهم مدججة ومتدفقة. بالإضافة إلى الهجرة أو الهربة المنظمة والتسرب المدرسي.

ضف إلى كل هذا الحفرة وتفشي المحسوبية والعشائرية والحزبية والجهوية والفئوية بما أفقد الناس الأمل في نفوسهم وفي المسؤولين وكذا في دولتهم وفي قدرتها على تغيير حالهم والتخفيف من معاناتهم.

إن ما آل إليه الوضع الاجتماعي للجزائريين اليوم يستدعي مزيدا من الجهد ومزيدا من المسؤولية ومزيدا من

- إن هاجس الثمن الاجتماعي يطاردنا كلما أيقنا أننا لم نحضر البديل الذي سيمتص المسرحين نتيجة الخوصصة السريعة. لذا وجب تحريك التنمية المحلية لامتنعاص البطالة عن طريق الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبناء وقطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات.

- إن جهودا معتبرة لا يمكن إنكارها قد بذلت من قبل الدولة الجزائرية لجلب رأس المال الأجنبي من أجل الاستثمار ولكن النتيجة هزيلة جدا. فما السبب ياترى؟ هل هو عقم قانون الاستثمار؟ أم هو عطالة الإجراءات البيروقراطية؟ أم هو مشكل العقار؟ أم هو مشكل المنشآت القاعدية والاتصال؟ أم هو النظام المصرفي؟ أم هو ضغط اللوبيات المالية التي تريد الاستحواذ والاحتكار؟ أم يتعلق الأمر بانعدام الإرادة السياسية في هذا الاتجاه؟ أم أن بلدنا ليس مؤهلا بعد للاستثمار؟

سيدي الرئيس،

- إن الإدخار مورد أساسي للاستثمار الداخلي وغالبا ما تقوم به الطبقة المتوسطة التي تكاد تنعدم في بلادنا تحت وطأة الركود الاقتصادي وسياسة الأجور التي سببت ضعف القدرة الشرائية للموظف، حيث لا يؤهل للإدخار أصلا، ومعنى ذلك أن موردا للاستثمار قد نضب.

ونغتنم الفرصة هنا لنطالب بمراجعة سياسة الأجور وجعل الأجر القاعدي لا يقل عن 10 آلاف دينار جزائري وليس هذا من منطلق تقسيم الربوع الناتجة عن ارتفاع مداخيل البترول ولا الإسهام في التضخم ولا مزايدة سياسية بل هي ضرورة اقتصادية مرحلية في نظرنا ينتج عنها:

- 1 - تحسين المستوى المعيشي للمواطن كما تعهد بذلك رئيس الحكومة أمام مجلسنا هذا، وأذكر هنا أن الإيمان ما قر في القلب وصدقه العمل.
- 2 - تنشيط الاستهلاك.
- 3 - التحفيز على التوفير والإدخار.
- 4 - تحريك جانب من الاستثمار.

اتحاد المغرب العربي، فالأمر عندنا متعلق بتحكيم الشرعية الدولية. فعلى الجزائر أن تشجع وتفعل التعاون العربي / العربي بما يمكن من إيجاد فرص للاستثمار العربي.

ومن جهة أخرى فإن إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالشؤون الإفريقية، بعد أن كانت دائرة في وزارة الشؤون الخارجية، يدل على الاهتمام الخاص المولي لإفريقيا، فالمطلوب هو الإسراع في إعادة الدور الريادي للجزائر بجميع أبعاده في القارة السمراء.

إن موقف حركة النهضة من التطبيع مع الكيان الصهيوني، واضح ومعلوم وهو الرفض. وفي هذا الصدد فإن الحركة تحذر من التمهيد له بأساليب ملتوية ومشبوهة لا تراعي شعور الأمة الإسلامية عامة والشعب الجزائري خاصة.

ونرفض أي مقترح يهدف إلى تهويد القدس وسائر المقدسات الإسلامية.

ونعتقد من جهة أخرى أن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وكذا أمريكا في حاجة إلى ترقية دائمة وتطوير، بما يعود على شعبنا بالخير.

وفي الأخير فإنه ينبغي تفعيل دور السلك القنصلي والتمثيل الدبلوماسي بما يحسن صورة الجزائر في الخارج ويمكن من جلب الاستثمار.

وعلى صعيد آخر فإنه يلقي على عاتق هذه المصالح أن تساهم في تقديم الخدمات اللازمة والمطلوبة للجالية الجزائرية بالمهجر.

شكرا على كرم الإصغاء.
والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد لعلاوي بلمخي وأحيل الكلمة إلى

الحزم والصرامة خصوصا ونحن نناقش برنامج الحكومة. وفي هذا الصدد، فإننا نقترح وضع سياسة متكاملة للحماية الاجتماعية تهتم بالفقراء والمساكين ومحدودي الدخل والطفولة والشيخوخة والمعوقين وتعطي العناية اللازمة للمجالات الآتية: الصحة، العمل، الضمان الاجتماعي.

ويمكن في هذا الإطار تمويل هذا المشروع من جملة موارد نذكر منها:

أ - صندوق التضامن الوطني،

ب - عائدات العقارات الوقفية بعد استرجاعها وتحديث طرق استغلالها،

ج - مؤسسة الزكاة.

وهي المؤسسة التي طلبنا من الحكومات المتعاقبة إنشائها. وبالمناسبة وأمام سكوت هذه الحكومات وبغياب هذا المقترح في البرنامج الذي بين أيدينا أعلن عن تقديم كتلة حركة النهضة لاقتراح قانون الزكاة خلال هذه السنة التشريعية .

كما يمكن الاستعانة بالجمعيات الخيرية. وفي هذا الصدد ندعو إلى وجوب فتح مجال النشاط الخيري والجمعوي وعدم احتكاره من قبل الجهات الرسمية أو شبه الرسمية.

سيدي الرئيس،

أما في مجال السياسة الخارجية، فنلفت النظر إلى المسائل الآتية:

- حالة الجمود التي تطبع اتحاد المغرب العربي والتي لا تخدم شعوب المنطقة. والمطلوب هو السعي إلى عقد قمة الرؤساء، وللجزائر دور هام تلعبه باعتبارها تتراأس الاتحاد، وربما سمح ذلك بتجسيد أكثر من 30 ما بين قرار واتفاقية كانت حبيسة الأدراج.

ولا تكون قضية الصحراء الغربية حجرا تتعثر عليه مسيرة

التعلم والتمرن الديمقراطي، إلا أنه من الصعب جدا نسيان المبادئ مدة ثمانية أشهر ثم تذكرها بعد ذلك، وفي هذه الحالة لن يربح المجتمع من حيث البيداغوجية الديمقراطية بل بالعكس يؤدي به إلى غموض أعمق.

إن برنامجكم مثل سالفه مستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي يستهدف بناء الوثام المدني والعودة إلى السلم، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل التكفل بالإصلاحات الكبرى في كل الميادين.

السيد رئيس الحكومة، إن سياسة الوثام المدني وإعادة الأمن والاستقرار التي زكاهها أغلبية الشعب الجزائري لا يمكن أبدا أن تطبق دون عائلات ضحايا الإرهاب على وجه الخصوص.

لقد عانت الجزائر الكثير وماتزال تعاني جراء الإرهاب، ولولا التضحيات الجسام لخيرة أبناء وبنات هذا الشعب لما كنا موجودين هنا اليوم لمناقشة برنامجكم.

إن للجزائر دولة ومؤسسات وشعبا دين تجاه هذه الفئة من الشعب، فمهما فعلنا لن نعوضهم كليا عما قدموه من تضحيات. لذا فإننا نطالب على الأقل بسن قانون أساسي للحماية المعنوية والمادية لعائلات ضحايا الإرهاب مدنية كانت أم عسكرية. كما أن تدعيم سياسة الوثام المدني وبناء دولة الحق والقانون، لا ينبغي أن ينسبنا ضرورة مواصلة المقاومة والتصدي ومحاربة ماتبقى من الإرهاب.

في مجال العدالة وتكريس دولة الحق، نرحب بالإجراءات المتخذة قصد إعادة النظر في نصوص قانونية هامة جدا لحماية الحريات الفردية والجماعية، ونطالب بالإسراع في التطبيق الميداني لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

كما نشتم إجراء تعيين النساء على مستوى مناصب المسؤولية، ونتمنى أن يتواصل هذا الجهد، حتى تكون الدولة أكثر عدلا تجاه الكفاءات النسوية، إلا أن قضية

السيدة خليدة تومي رئيسة كتلة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (مدة 15 دقيقة).

السيدة خليدة تومي: السيد رئيس المجلس الشعبي

الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب.

مساء الخير.

في بداية تدخلتي هذا، لاتفوتني الفرصة أن أتقدم إلى السيد رئيس الحكومة بالتعاني الحارة على تقلد مهامه الجديدة والصعبة في آن واحد، ولذا نتمنى له المزيد من الحظ والقدرة على أداء مهمته بنجاح.

سيدي الرئيس،

يشكل غياب ثقة المواطن في الدولة ومؤسساتها وحتى في منتخبها عاملا أساسيا للأزمة التي تعيشها البلاد.

إن المراقبة البرلمانية لا تشكل في نظرنا عقوبة ضد الحكومة ولا حتى عرقلة لها، بل تعتبر ضمانا مسبقا لنجاح تطبيق البرنامج الذي تأتي به، انطلاقا من المبدأ: الذي يتفهم الأوضاع والمشاكل على حقيقتها يشارك أكثر في تحمل أعبائها.

وعلى هذا الأساس نسألكم، سيدي رئيس الحكومة، عن الأسباب الحقيقية التي أدت برئيس الحكومة السابق السيد أحمد بن بيتور إلى تقديم استقالته؟

نطرح هذا السؤال لأن، مع كل احترامنا للسيد أحمد بن بيتور ولكفاءته، الأسباب التي قدمها لم تقنعنا.

بالفعل، إننا نعتزف لكل مسؤول بحقه في الاستقالة، خاصة إذا تعلق الأمر بقضية مبادئ.

إن مثل هذه الاستقالات التي سببتها المبادئ قد تشكل في بعض الحالات عملا بيداغوجيا ثمينيا في ميدان

وفي انتظار الإصلاحات الهيكلية التي لا مفر منها فإن المسح الكلي لديون البلديات أصبح أمرا ضروريا ومستعجلا.

سيدي رئيس الحكومة، يبدو أن قضية المديونية الداخلية والخارجية تشكل محورا أساسيا في انشغالات حكومتكم، وإذا كنا نتحسس جيدا ضرورة التوازنات المالية الكبرى فإننا نتحسس أكثر الحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

إن الوضعية الاجتماعية للمواطنين في تدهور مستمر، وإن تفكير الطبقة الوسطى يشكل خطرا على التوازن الاجتماعي فأصبح من الضروري والاستعجالي على الحكومة أن تجد توازنا بين قضية تسديد الديون من جهة والنهوض الاقتصادي من جهة أخرى.

إن ما ينتظره الجزائريون ليس بالمستحيل، فهم ينتظرون حقهم في الأمل، وبالتالي يجب أن تتوجه أولوية الحكومة نحو مواجهة اليأس ومحاربتة، بإعطاء إشارات قوية لتجنب خطر الانفجار الاجتماعي، لهذا نقترح رفع الأجور بنسبة 20٪ على الأقل.

السيد رئيس الحكومة،

يأتي برنامجكم هذا في ظروف صعبة يفرضها الانتقال من نظام حكم الجزائر منذ الاستقلال إلى نظام ديمقراطي. ولا ينبغي أن تنسينا صعوبة هذه المرحلة ماعشناه خلال العشرية المنصرمة التي مرت فيها الجزائر بالقرب من كارثة كادت أن تؤدي بها إلى الزوال دولة ووطننا ومجتمعنا. بينما كان البعض يحلم بالديمقراطية ودولة الحق، كان البعض الآخر يتهيء لفرض نظام استبدادي تيوقراطي بالنار والدم.

كيف ننسى أن الحزب المنحل وجماعته المسلحة وحلفائه كانوا آنذاك يسخرون كل قدراتهم الداخلية والخارجية ويجندونها لإغراق السفينة -الجزائر- بالقتل والتدمير في الداخل، وتسليط الحصار السياسي والاقتصادي من

المرأة تبقى مطروحة في نظرنا ما دام قانون الأسرة باقيا على حاله.

إن دولة الحق التي نريدها جميعا، لا يمكن أبدا أن تتحقق تحت ظل أبشع قانون في خرقه للدستور، كما أنه لا يمكن الاستنجاد والاستغاثة بالدستور عند الحاجة إلى ذلك، وتجاهله عمدا أمور أخرى. فإما أننا نريد حقيقة دولة حق ونصرح بأن قانون الأسرة مضاد للدستور، وبالتالي يجب على الأقل مراجعته، وإما أن نترك الأمور على حالها ويستحيل الكلام حينئذ عن بناء دولة الحق.

فيما يخص طلب إعطاء منحة للنساء الماكثات بالبيوت، فإنه مطلب سخى وقد يبدو في الوهلة الأولى حلا لمشكل اجتماعي حقيقي، ولكن ذلك في الوهلة الأولى فقط. لأن في واقع الأمر هذه التجربة التي سبق وأن أرادت دول أجنبية تطبيقها مثل فرنسا تحت حكومة "جسكار ديستان" قد باءت بالفشل رغم الإمكانيات الضخمة التي تملكها هذه الدول، بل وأكثر من ذلك فقد أدت إلى تراجع حق المرأة في العمل، والحل يكمن، في نظرنا، في انتهاج سياسة فعلية لتعميم تعليم البنات وتكوينهن مع تشجيع التشغيل النسوي ودعمه ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص.

سيدي الرئيس، إن تحسين العلاقات بين الدولة والمواطن يبدأ بتحسين العلاقات بين المواطن وبلديته، ويتم ذلك بتمكين البلديات من فتح مشاريع تنمية محلية وإعطاءها الوسائل للاستجابة لمطالب المواطن الشرعية والبسيطة.

نحن نعلم أن مشكل البلديات الأساسي يكمن في حجم الخسائر التي خلفها الإرهاب، وفي الضعف الكبير في التأطير، وكذلك في طبيعة التقسيم الإداري الذي ورثناه منذ سنة 1990، والذي قسم البلاد حسب أهداف سياسية وانتخابية، ولم يراع الشروط الاقتصادية والمالية للنهوض والتكفل بذاتها.

يزال نعم ثم نعم، لأننا رغم تقديرنا للصعوبات، إلا أننا نشق كل الثقة بشعبنا وبلادنا وصواب اختيارنا الديمقراطي، وشكراً.

الرئيس: شكراً للسيدة خليدة تومي، نتوقف بعض الوقت ونستأنف أشغالنا بعد نصف ساعة.

الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً

الخارج، فاعتبر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية آنذاك أن واجبه الوطني والديمقراطي هو المقاومة والتصدي للإغراق المبرمج. وها نحن اليوم في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نعتبر أننا في مرحلة من تاريخ بلادنا أين نحاول بناء أوسع إجماع ممكن -وكم هو صعب بناء الإجماع، مع أن الكل يعلم أن الديمقراطية ما هي إلا فن بناء الإجماع- نحاول إذن بناء أوسع إجماع ممكن حول الخيار الجمهوري والديمقراطي الذي يشكل البديل الوحيد في فهمنا للأوضاع. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو وسيبقى: هل نملك الإرادة والقدرة اللازمتين لتبني النظام الديمقراطي والتكفل به؟ وجوابنا كان وما

W O U ° b

- ذوي الدخل الضعيف.
 - السكن الاجتماعي وطرق توزيعه.
 - المنظومة البنكية.
 - الاستثمارات الفلاحية.
 - فئة البطالين وملف تشغيل الشباب.
 - البيروقراطية الإدارية.
 - ملف المعوقين.
 - ملف صناديق الضمان الاجتماعي.
 - ملفات الاختلاسات البنكية.
 - العمال المفصولين عن عملهم نتيجة انتماءاتهم السياسية أو الذين قضت المحكمة في حقهم بالبراءة والرجوع إلى عملهم.
 - ملف التدين المغشوش وملف التنصير.
 - العقارات الترقية والصناعية.
- سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة،
أجد نفسي ملزما بلغة الواجب الوطني والأخوي أن أقترح ما يأتي:
- عقد ندوة وطنية يحضرها السياسيون والمجتمع المدني لترقية الوثام المدني لوضع حد للمزايدات والمتاجرة بهذا الملف.
 - رفع أجور العمال والعناية الخاصة بالأطباء وأسلاك الأمن والدرك والجمارك وسلك القضاة والأستاذة وموظفي قطاع التربية.
 - استحداث فضاء حوار بين رئيس الحكومة والائتلاف الحكومي لإنضاج التجربة، وتعميق الديمقراطية وتطوير التعددية الإيجابية وإنجاح البرنامج.
 - التفكير في مشروع تطوير ملف دعم تشغيل الشباب وتعديله وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع البنوك.
 - استحداث اقتراحات لتطوير القرض البنكي للحصول على السكن لذوي الدخل الضعيف والمتوسط، خاصة وأن

1 - السيد فريد هباز: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا: أقدم بالتهاني الخالصة القلبية إلى السيد رئيس الحكومة على الثقة التي وضعها فيه رئيس الجمهورية، متمنيا له ولجميع الوزراء ومعاونيه التوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس،

لقد جاءت هذه الحكومات لتضيف إلى بناء الجزائر لبنة أخرى تعد إن شاء الله الرونق الأصيل المدجج بقيم الشعب الجزائري وآماله وطموحاته. لقد تصفحنا برنامج الحكومة بإمعان واستمعنا بتركيز إلى تقديمه وكم أثلج صدري:

- التكامل في الطرح والتواضع في العرض.
- النظر إلى مستقبل البلاد وتخطي عمليات النباش.
- التمسك بمبدأ التعاون والتشاور.
- بناء البرنامج على تقييم موضوعي بعيدا عن المهارات.
- زرع الأمل في النفوس وطمأنة الطبقة المحرومة.
- تبني مشروع ترقية الوثام المدني دون حرج حزبي أو سياسي.
- التفكير في إنشاء مؤسسة جديدة للخصوصية.
- دفع الاستثمار الأجنبي مساهمة في تطوير دولاب التنمية.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة،

إن الوضعية العامة للبلاد تحتاج منكم إلى شجاعة كافية لاتخاذ قرارات حكيمة وهادئة وهادفة تولي الاهتمام الجاد ب:

سيدي رئيس الحكومة،
أختم كلمتي وكلني أمل في أن نلتقاكم على درب الميدان
ونحن مدد للجزائر وعونا لمخلصيها ودرعا للبناء. وفقكم
الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2 - السيد سالم بديار: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة إدارات الدولة،

السادة والسيدات الصحفيين،

السادة والسيدات النواب.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مداخلتني المتواضعة من حيث أنتهى السيد رئيس
الحكومة قوله: إن البرنامج والخطط لا يكتب لها النجاح
إلا إذا لمسها المواطن في الميدان.

السيد رئيس الحكومة،

لذلك أرى من الضروري الإبداء ببعض الملاحظات

والانشغالات، والتي ستمحور فيما يأتي:

1 - في المجال السياسي:

من أجل ترقية الوثام المدني، يستوجب ما يأتي:

* فسخ المجال أكثر للحريات الفردية والجماعية.

* احترام الدستور وقوانين الجمهورية من قبل الجميع

وخاصة المؤسسات الرسمية للدولة.

* تكافؤ الفرص في العمل والتوظيف والترقية لكل

المواطنين دون تمييز وفي إطار قوانين الجمهورية.

* فتح وسائل الإعلام العمومية أمام الطبقة السياسية

بمختلف مشاربها.

* إدماج المفصولين عن وظائفهم بسبب انتماءاتهم

السياسية، أو من قضا العقوبات المسلطة عليهم من قبل

الجهات القضائية، أو من استفادوا العفو الرئاسي.

نسبة القرض من أجل التجارة هي نفسها للاقتراض من
أجل الحصول على سكن.

- النظر في تسعيرة الكهرباء للفلاحين وخاصة مدن
الجنوب.

- تحريك المشاريع الحيوية في الجنوب، خاصة وأن
الصندوق يتوفر على أموال مجمدة،

- استحداث فضاء حوار مع المنتخبين لتعمق روح الثقة
وتفعيل عمليات التنمية.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة،

أتكلم الآن كنائب عن ولاية الوادي وأطلب ما يأتي:

- الاهتمام بعمليات الاستصلاح الفلاحي الذي يحتاج إلى
دعم، خاصة وأنتم تعلمون أن وادي ريغ أكبر منطقة منتجة
للتمر.

- تزويد ولاية الوادي بالغاز الطبيعي الذي يعبرها، إذ
ليس من العدل أن يمر عليها الأنبوب ولا تستفيد منه
(المطلوب إجابة واضحة في هذا المجال).

- العناية والاهتمام بمشروع مدينة الوادي الجديدة
ومتابعة عملية الدراسات حول المياه المتصاعدة ومتابعة
عملية إنشاء المركز الجامعي بالوادي.

- الإسراع في قرار منح دائرة جامعة قطاع صحي، خاصة
وأن هيكل GPP شاغر ومغلقا وقد عاينته وزارة الصحة
وبالمناسبة قد زرت وزير الصحة الحالي في مكتبه حول
الموضوع وكم أفرحني عندما كان في مكتبه في الموعد
المحدد في الساعة الثامنة بالضبط.

- برمجة مستشفى دائرة المغير في قانون المالية لسنة
2001 علما أنه جاهز وهو في انتظار التجهيز والتسيير.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة،

نتمس منكم زيارة ميدانية إلى ولاية الوادي والإطلاع
مباشرة على وضعيتها والتي تحتاج منكم إلى عناية
فائقة. ولا يفوتني أن أشكر السيد والي الولاية ومعاونيه
على الجهود المبذولة والحرص الجاد والشجاعة في
علاج كثير من القضايا المطروحة في الولاية متمنيا له
التوفيق.

بتكريس المادة الثانية من الدستور عبر مؤسسات الدولة المختلفة الدينية والثقافية والإعلامية والتربوية والجامعية والاقتصادية والسياسية، وذلك بتوجيه وإرشاد الأئمة من جهة، ومحاربة الآفات الاجتماعية المتفشية في مجتمعنا من رشوة وفساد وتفسخ وغش واللامبالاة والمحسوبية والمحاباة... إلخ.

4 - قطاع الفلاحة:

إن هذا القطاع هو حجر الزاوية لكل نهوض اقتصادي وهو البديل لما بعد مرحل النفط، بالإضافة إلى قطاعات هامة أخرى، وذلك للقيام بالخطوات الآتية:

* تسوية العقار الفلاحي بجدية وشجاعة.
* تشجيع الاستثمار الفلاحي، وذلك بوضع تحفيزات ومساعدات.

* حفر تنقيبات ذات عمق كبير بالجنوب لكونه يتوفر على مخزون كبير من المياه الجوفية لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، والقضاء على ظاهرة صعود الملوحة من جهة أخرى عبر واحات النخيل لوادي السوارة بولاية بشار على طول 250 كلم الذي يمر على (8) بلديات، على سبيل المثال لا الحصر.

* تدعيم الفلاحين المتضررين من جراء الجفاف عبر كل الولايات وخاصة فلاحى ولاية بشار (وادي السوارة - سهل العبادلة - تابلالة - القنادسة، بني ونيف - وقصور الشمال).

أقترح إضافة: السقي بواسطة التقطير.

وأتساءل عن مصير برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي كان مبرمجا بولاية بشار سنة 1999.

5 - قطاع الموارد المائية: جاء في المشروع أن الحكومة ستنجز هياكل ري كبرى، فهذا شيء جميل، غير أن القطاع سيفقد هياكل ري كبيرة من بينها سد جرف التربة (ببشار) وفرقوث (بمعسكر) وسدود أخرى.

السيد رئيس الحكومة،

إن سد جرف التربة الذي دشن سنة 1968 لم ولن يتلقى

* تجنيد العلماء والفقهاء والمختصين لترقية الوثام المدني، وذلك من خلال الدروس المسجدية، والمحاضرات والندوات والملتقيات من خلال وسائل الإعلام العمومية.
2 - إصلاح العدالة: أثنى هذا المسعى وأدعو إلى الإسراع في الفصل بين السلطات بما في ذلك المسار المهني للقضاة، لإبعادهم عن كل أنواع الضغط والتعسف الذي قد يحصل هنا وهناك.

3 - إصلاح الإدارة: نشتم هذا المسعى أيضا لأنه إذا صلحت الإدارة صلحت البلاد والعباد، ونؤكد على ما يأتي:

* الإسراع بتقديم مشروع قانوني البلدية والولاية، وذلك بإعطاء صلاحيات واسعة للمنتخبين المحليين من خلال قانون أساسي تحدد فيه الحقوق والواجبات، والتكفل بهم ماديا ومعنويا، وحمايتهم من كل أنواع الضغط والتعسف والحقرة، وبالمناسبة أدين بشدة الحملة التي طالت المنتخبين عموما والمحليين خصوصا وأخبركم السيد رئيس الحكومة، بأن المنتخبين المحليين متدمرين من هذه الحملة.

* تدعيم اللامركزية من خلال تقسيم إداري مدروس بدقة ويكون عن طريق إنشاء بعض الولايات والبلديات للتكفل أحسن بمشاكل وانشغالات المواطنين.

* ترشيد الأموال المومية ومحاربة التبذير، والاستعمال غير العقلاني للوسائل العمومية.

* توسيع عملية تكوين إطارات البلديات التي يقل عدد سكانها عن 30.000 نسمة، حتى لا نحرم مستخدمي بلديات الجنوب من ذلك كإجراء استثنائي.

السيد رئيس الحكومة،

كما نشتم كذلك المسعى الخاص بفسح المجال للحركة الجمعوية ومراجعة القوانين المتعلقة بالجمعيات والتبرعات. ونؤيد المسعى، الخاص، بتعزيز شفافية العمل الحكومي.

إن قطاع الشؤون الدينية والأوقاف غفل عنه مشروع البرنامج ليس من قبيل الإقصاء، غير أنني أطالب

* نتساءل عن مصير مشروع إنجاز مطار بني عباس التي تبعد عن مقر الولاية بـ 250 كلم وباعتبارها منطقة سياحية هائلة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، مع العلم أن الدراسة أنجزت .

* كما نطالب القطاع المعني التكفل أكثر بصيانة وتدعيم الطرق الوطنية رقم "6 أ" و "6 ب" و 50 الرابط بين بشار وتندوف.

أما عن قطاع البريد والمواصلات الذي مسته الخوصصة مازال هناك مواطنو (الأرياف خاصة) محرومين من خدمات الهاتف البسيطة في الوقت الذي يتأهب فيه العالم لدخول العولمة.

* خدمات الهاتف النقال ضعيفة بولاية بشار.

7 - التهيئة العمرانية والتهيئة: نبارك فكرة إنشاء وزارة تعني بالقطاع نلاحظ في كثير من مدننا تشويه للطابع العمراني الذي يعكس ثقافة كل مدينة، بسبب تطبيق تصاميم مختلفة شوهت منظر المدن فمثلا مدينة بشار ليس لها طابع معماري خاص بها، كما نلح على إصدار نصوص تنظيمية إضافية تضمن الحفاظ على البيئة وذلك بالتنسيق مع القطاعات المختلفة. (الموارد المائية الصناعية .. والقطاع المعني - الداخلية...) وذلك بسبب تواجد اصطبلات لتربية الأبقار والأغنام داخل تجمعات سكانية بالإضافة إلى ظاهرة صرف المياه التي ذكرتها في قطاع الموارد المائية.

8 - قطاع الصحة والسكان: لاحظنا النقائص الآتية:
* ضعف التغطية الصحية من الأطباء الأخصائيين بمناطق الجنوب.

* افتقاد الهياكل الصحية الحالية إلى تجهيزات وعتاد طبي ضروريين خاصة بالمناطق المعزولة.

* التباطؤ في تسليم مشروع إنجاز مستشفى 240 سريرا ببشار الذي يعود تاريخ انطلاق إنجازها إلى سنة 1990.

9 - قطاع الثقافة والاتصال: لاحظنا النقائص الآتية :

أية عملية صيانة، حيث يوجد به 20 مليون م3 من الأوحال الذي غمرته منذ التاريخ المذكور أعلاه، رغم الطلبات المتعددة التي تقدمت بها السلطات المحلية من جهة ، وممثلي الشعب من جهة أخرى ، وهذا منذ دراستنا لبرنامج أول حكومة في عهدة مجلسنا الموقر ، لأن السد المذكور يمول مواطني بلديات بشار والقنادسة بالمياه الصالحة للشرب في الوقت الحالي، بينما بلدية العبادلة لم تستفد بعد من مياه السد، باعتبارها البلدية الوحيدة عبر الولاية التي يوجد بها مشكلة المياه منذ الاستقلال، بالإضافة إلى سقي أراضي سهل العبادلة، وتجديد مياه آبار فلاحي وادي الساورة الذين غادرت مياه آبارهم منذ أكثر من (8) سنوات بسبب الجفاف الذي خرب المنطقة التي يعيش معظم سكانها من الفلاحة التقليدية على طول وادي الساورة وبلديات أخرى مثل بلدية تبلبله.

كما نطالب من القطاع المعني بما يأتي:

* حفر تنقيبات ذات عمق متوسط وكبير لتموين سكان ولايات الجنوب بالماء الشروب بسبب ضعف تساقط الأمطار سنويا .

* الإسراع في إنجاز الدراسة الهيدرو جيولوجيا لولاية بشار عبر كامل التراب الولائي ولا تقتصر العملية على 5600 كلم2 المخصصة للولاية والتي تباطأت الجهات المعنية بإنجازها .

* اتخاذ إجراءات عاجلة لإبعاد مصبات صرف المياه المستعملة عن مداخل المدن، والإرياف ، والتي أصبحت شبه سياسة مفروضة في الواقع، مما ينجر عنها من مخاطر على صحة المواطن بسبب انتشار الأمراض والناموس والروائح الكريهة المنبعثة من المستنقعات والبرك المائية الراكدة.

كما أتساءل عن مشروع تزويد مدينة بني عباس بالماء الشروب من منطقة (زغامرة) لكون العملية تسير مركزيا .
* تسجيل عمليات إنجاز سدود صغيرة وحواجز مائية تفاديا لضياح ملايين الأمتار المكعبة من الماء أثناء تساقط الأمطار لاستعمالها للشرب والسقي.

6 - قطاع الهياكل الأساسية والأشغال العمومية:

12 - قطاع النقل: نطالب القطاع بما يأتي :

- * الإسراع في إنجاز مشروع توسيع السكة الحديدية الخط الرابط بين بشار والمحمدية (ولاية معسكر)، ومدة إلى الولايات المجاورة - تندوف - أدرار في إطار صندوق تطوير مناطق الجنوب بالنظر إلى الإمكانيات الباطنية التي يزخر بها الجنوب، وربط الشمال الإفريقي بجنوبه مشروع من البحر إلى النيجر لتطوير التبادلات التجارية والاقتصادية شمال - جنوب.
- * تدعيم مطار بشار بالتجهيزات الضرورية لتمكين الطائرات من الهبوط بطرق علمية.
- * تسجيل عملية إنجاز مطار بني عباس وتدعيمه بالتجهيزات العمومية والمرافق الضرورية.
- * تنظيم قطاع النقل بكل أنواعه وفسح المجال للمتعاملين العموميين والخواص من الإسهام في تنمية الاقتصاد في إطار اقتصاد السوق، وأن تبتعد الإدارة عن وضع العوائق والحواجز الإدارية في وجه هذا القطاع الهام، بل مهمتها هو التنظيم والمراقبة ليس إلا.

13 - صندوق تطوير مناطق الجنوب:

إن هذا الصندوق الذي أنشئ بقرار من رئيس الجمهورية السابق السيد اليمين زروال بقي يراوح مكانه أكثر من (3) سنوات حيث فوتت الفرصة على هذه المناطق، لأن الغرض من إنشائه هو "تطوير" المناطق المذكورة حتى تلتحق بمدن الشمال من حيث توفير الهياكل المختلفة.

لذلك نطالب من السيد رئيس الحكومة تجسيد المرسوم التنفيذي رقم 242-2000 المؤرخ في 16/08/2000 المحدد كليات تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المتعلقة بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

وفي الأخير أتمنى للحكومة التوفيق والسداد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* عدم تسليم مشروع المحطة الجهوية للتلفزة ببشار، الذي يعود تاريخ انطلاق أشغاله إلى أزيد من (10) سنوات، مما تسبب في تدهور هذا المرفق الذي وصلت نسبة الإنجاز به إلى 50٪ تقريبا.

10 - قطاع التشغيل والحماية الاجتماعية: للنهوض بهذا القطاع الذي يمس مباشرة معيشة المواطن البسيط يستوجب استنفار كل الإمكانيات البشرية والمادية للدولة، وذلك بعقد ندوة وطنية يشارك فيها الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والجامعة الجزائرية للخروج بخطة سريعة نقضي فيها على البطالة والفقر والبؤس والحرمان وهذه مسؤولية الجميع.

11 - قطاع الشباب والرياضة: يتعين على القطاع المعني بالتنسيق مع القطاعات الأخرى (الداخلية - العدل - التربية - التعليم العالي - الشؤون الدينية والأوقاف - الصحة. الثقافة والاتصال...) التكفل بالشباب ماديا ومعنويا ودينيا وثقافيا لمحاربة الآفات الاجتماعية التي تفتك به مثلا: (المخدرات - الكحول - التدخين - السيدا - السرقة - السطو - الاعتداءات...).

أما عن المنشآت الرياضية، فهناك نقطة سوداء، مسجلة بولايتنا والمتمثلة في المركب الرياضي (35000 مقعد تم تقليصه إلى 25000 ليصبح 5700 مقعد) والذي لم تنته به الأشغال بالإضافة إلى حذف بعض المرافق الأخرى، والذي يعود تاريخ انطلاق إنجازها إلى أكثر من عقد من الزمن، مع العلم أن الولاية يوجد فيها (5) فرق في القسم الوطني الثاني - وأزيد من (10) فرق في القسم الجهوي وكذا الشرفي.

كما نطالب من القطاع إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بمنح الإعانات المالية وخاصة لفرق الجنوب حتى تتكافأ الفرص بين الجميع علما بأن ثلثي الإعانات الممنوحة لفرق بالجنوب تخصص للنقل بسبب بعد المسافات مثلا بشار - أدرار 590 كلم - تندوف 802 كلم البيض 500 كلم...

رقم الإيداع القانوني

99/ 1283